



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف -

UNIVERSITE CHADLI BEN DJEDID -El Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des sciences Economiques, Commerciales Et Sciences De Gestion



السنة الجامعية: 2021/2020

الرقم التسلسلي: .....

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

تأثير فيروس كورونا (كوفيد 19) على تغير سعر  
الصرف في الجزائر

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

- تحت إشراف الدكتورة:

➤ قروي صباح

من إعداد الطلبة:

➤ بن عاشور ريم

➤ جريبي علي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح التأثير القائم بين فيروس كورونا وسعر صرف الدينار الجزائري، وكيف كان هذا الأخير قبل الجائحة وفي خضمها وبعد انتشارها، حيث تم التوصل إلى أن فيروس كورونا أزمة عالمية ذات آثار اقتصادية وخيمة خاصة على الجزائر باعتبارها دولة اقتصادها ريعي، مداخيل صادراتها تتأني من قطاع المحروقات بنسبة تفوق 95٪، وهذا ما يجعل سعر الصرف لعملتها الوطنية الدينار الجزائري عرضة للتقلبات نتيجة خضوع سعر النفط لعوامل خارجية تؤثر على حجم الطلب والعرض في الأسواق الدولية مثل فيروس كورونا، لهذا لا بد من السعي لإيجاد بدائل خارج قطاع المحروقات لرفع احتياطي العملة الصعبة، وتشجيع العمل عليها وتطويرها للخروج من دائرة التبعية لأسعار الذهب الأسود.

**الكلمات المفتاحية:** سعر الصرف، فيروس كورونا، الصادرات والواردات، قطاع المحروقات.

## Résumé

Cette étude vise à clarifier l'effet qui existe entre le virus Corona et le taux de change du dinar algérien et comment ce dernier était avant la pandémie, au milieu de celle-ci et après sa propagation, car il a été conclu que le virus Corona est une crise mondiale avec des effets économiques désastreux, en particulier sur l'Algérie en tant que pays à économie rentière, les revenus de ses exportations proviennent du secteur des hydrocarbures à plus de 95% C'est ce qui rend le taux de change de sa monnaie nationale, le dinar algérien, sujet à des fluctuations du fait que le prix du pétrole est soumis à des facteurs externes qui affectent le volume de la demande et de l'offre sur les marchés internationaux, comme le virus Corona. sur les cours de l'or noir.

**Mots-clés** : taux de change, coronavirus, exportations et importations, secteur des hydrocarbures.

## الإهداء

بسم الله أبدأ كلامي وبالصلاة والسلام على رسوله الحبيب المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم وعلى

آله وصحبه أجمعين أستهل عملي أما بعد:

إلى خالد الذكر الذي وافته المنية وكان خير مثال لأب وإن عشت الدهر لن يكرره الزمان، إلى من أمسك بيدي في أول خطواتي، إلى من حلم معي بهذا اليوم لكن الله شاء وقدر، إلى أبي الذي كان دوما معي. إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز، إلى من كانت عيناها تحرساني وإن تأخرت يوما في الدراسة، إلى صاحبة الدعوات الجميلة كل صباح امتحان إلى أمي الغالية. إلى من أعتمد عليه في كل كبيرة و صغيرة، إلى أختي الكبرى.

إلى أخواتي اللواتي وجدت منهن الابتسامة دائما والتمني بالوصول.

إلى أخوتي الذكور و إلى فخرهم بنجاحي.

إلى صديقاتي اللواتي رافقني في رحلتي: آمال، خيرة، نسرين، سارة، رندة لم ولن أندم يوما على معرفتي بكن ومرافقتي لكن طوال سنوات دراستي، إلى كل يوم لم نتفق فيه و إلى كل يوم ضحكنا فيه معا. إلى زميلي في العمل: علي، إلى كل عمل و بحث قدمناه في مشوار دراستنا معا.

إلى جميع أساتذتي في الكلية، إلى من كانوا قدوة لي في مشواري الدراسي.

إلى من وقف بجانبني في شدة ضعفي وتراجعي، إلى من أكد لي أنني أقوى مما أتصور، إلى من كانت كلماته مصدر عزيمتي، إلى من كانت ضحكاته قوتي.

أهدي عملي هذا وأتمنى ان أكون على قدر من المسؤولية

وان أرقى إلى توقعاتكم مني

إلى من أتمنى أن يسيروا على دربي في محبة العلم وأن أراهم أعلى مراتب مني

إلى أجمل البراعم أصحاب أروع العناقات والكلمات: هاجر، عبد اللطيف،

محمد الهادي، أماني، شهاب، رزان وحلاهم وأصغرهم: محمد رسيم

الطالبة: ريم بن عاشور

## الإهداء

قال تعالى: (وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا

تطيب الأخوة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.. الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلله الله بالهبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار،

أرجو من الله أن يطيل في عمره ويمده بالصحة (( والدي العزيز ))

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني، إلى بسمه الحياة وسر الوجود.

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب (( أمي الحبيبة ))

إلى من يذكرهم القلب قبل أن يكتب القلم، إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها، تحت السقف الواحد،

أخي وأخواتي إلى نور قلبي سادن عبد الوكيل ورهف.

إلى من سرنا سويًا ونحن نشق الطريق معًا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد زميلتي وأختي

ريم، إلى من أحسن من عرفني بهم القدر أصدقائي.

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة أساتذتنا الأفاضل كل

باسمه.

وشكر خاص لدكتورة -قروي صباح -

وإلى كافة عمال قسم العلوم الاقتصادية.

أهدي إليكم رسالة الماجستير

الطالب: جريبي علي

## شكر وعرfan

لقد حشا الله في كتابه العزيز على شكر الناس قائلا:

«فوق كل ذي علم عليهم» سورة يوسف اية /76.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«من لم يشكر الناس لم يشكر الله».

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له

تعظيما لشأنه وأشهد أن محمد خاتم الأنبياء والرسل الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه وسلم.

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا وإعطاء القوة و ثبات العقل لإتمام هذا البحث المتواضع.

أتقدم بجزيل الشكر و العرفان مع أسمى عبارات التقدير و الامتنان إلى أستاذتنا المشرفة

**الدكتورة: (( قروي صباح ))**

على مجهوداتها معنا وعلى نصائحها وإرشاداتها التي كانت خير معين لنا في انجازه هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر والتحية إلى من قبل دعوتنا في المساعدة على الإشراف

مع تمنياتنا بالتقدم في حياتك العملية: الأستاذ (( قرقاد ))

كما لا ننسى شكر لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتنا

وكل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد



## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
<b>(46)</b>	تطور فيروس كورونا بالجزائر من حيث عدد الإصابات والوفيات وحالات الشفاء في الفترة (25 فيفري 2020 -31 ماي 2021).	<b>جدول رقم 2-1</b>
<b>(55)</b>	سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي من خلال الفترة (2014-2021).	<b>جدول رقم 2-2</b>
<b>(58)</b>	سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لليورو خلال الفترة (2014 - 2021)	<b>جدول رقم 2-3</b>
<b>(60)</b>	تطور الواردات في الجزائر (2014-2021)	<b>جدول رقم 2-4</b>
<b>(63)</b>	قيم الصادرات والصادرات خارج المحروقات في ظل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو في الفترة (2014-2020).	<b>جدول رقم 2-5</b>
<b>(65)</b>	تطور أسعار النفط وورصيد الميزان التجاري في ظل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي في الفترة (2014-2021)	<b>جدول رقم 2-6</b>

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الأشكال	رقم الشكل
(49)	يوضح منحني الإصابات بفيروس كورونا في الجزائر للفترة (2020 - 2021)	شكل رقم 1-2
(50)	يوضح تطور حالات الشفاء من فيروس كورونا بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 25 فيفري 2020 إلى 31 ماي 2021.	شكل رقم 2-2
(51)	يوضح تطور حالات الوفيات بفيروس كورونا في الجزائر للفترة ما بين (25 فيفري 2020 - 31 ماي 2021)	شكل رقم 3-2
(56)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي (2014 - 2021)	شكل رقم 4-2
(58)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لليورو (2014-2021)	شكل رقم 5-2
(61)	تغير سعر الصرف للدينار الجزائري/اليورو بالنسبة لتغيرات الواردات في ظل جائحة كورونا (2014-2021)	شكل رقم 6-2
(64)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لليورو وقيمة الصادرات خارج المحروقات في الفترة (2014-2021)	شكل رقم 7-2
(66)	تطور سعر النفط وسعر صرف الدينار بالدولار في الفترة (2014 - 2021)	شكل رقم 8-2
(68)	تطور رصيد الميزان التجاري وسعر النفط في الفترة (2014-2021)	شكل رقم 9-2

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
(i)	-ملخص
(ii)	<b>Résumé</b>
(iv)	-إهداء
(v)	-شكر وعرفان
(vi)	-قائمة الأشكال
(vii)	-قائمة الجداول
(viii)	-فهرس المحتويات
(1)	-مقدمة
<b>(08)</b>	<b>-الفصل الأول : الإطار النظري لسعر الصرف</b>
(09)	تمهيد.....
(10)	-المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف.....
(10)	- المطلب الأول: ماهية سعر الصرف.....
(12)	- المطلب الثاني: خصائص وأهداف سعر الصرف.....
(14)	- المطلب الثالث: أنواع سعر الصرف.....
(15)	-المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة لها .....
(15)	- المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف.....
(16)	- المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف.....
(17)	- المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف.....
(19)	-المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطر تقلباته .....
(19)	- المطلب الأول: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.....
(22)	- المطلب الثاني: كيفية تحديد سعر الصرف.....
(23)	- المطلب الثالث: مخاطر تقلبات سعر الصرف.....

(29)	-خلاصة الفصل.....
(30)	<b>الفصل الثاني: تأثير فيروس كورونا على سعر الصرف في الجزائر</b>
(31)	تمهيد.....
(32)	-المبحث الأول: واقع سعر الصرف في الجزائر.....
(32)	- المطلب الأول: تطور أنظمة تسعير صرف الدينار الجزائري .....
(36)	- المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف في الجزائر.....
(43)	- المطلب الثالث: سوق الصرف الرسمية والموازية في الجزائر.....
(44)	-المبحث الثاني: تداعيات فيروس كورونا في الجزائر.....
(44)	- المطلب الأول: فيروس كورونا بين المفهوم والأسباب.....
(46)	- المطلب الثاني: واقع فيروس كورونا.....
(52)	- المطلب الثالث: التدابير المتخذة لمواجهة فيروس كورونا في الجزائر . .....
(55)	-المبحث الثالث: دراسة تأثير فيروس كورونا على سعر صرف الدينار الجزائري.....
(55)	- المطلب الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي للفترة ما بين 2014-2021.....
(57)	- المطلب الثاني: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل بالنسبة لليورو في الفترة ما بين 2014- 2021.....
(60)	- المطلب الثالث: تحليل تأثير فيروس كورونا على أسعار صرف الدينار الجزائري.....
(69)	-خلاصة الفصل.....
(70)	-الخاتمة
(73)	-قائمة المراجع



مقدمة

تعتبر النقود أداة للتداول وتحظى بالقبول العام إذا كانت العملة وطنية داخل البلد، حيث في ظل الانتفاخ الاقتصادي الذي تعيشه الاقتصاديات العالمية وارتفاع معدلات التبادل التجاري وتعدد العملات المتداولة وتوجب وجود آلية واضحة يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى ويطلق على هذه الآلية تسمية سعر الصرف.

إن لأسعار الصرف اليوم دورا ومكانا أساسيا في شتى المجالات الحياتية خاصة الاقتصادية منها، مما يؤكد أنه ليس هناك مجتمع ولا دولة تعيش بعيدا عن التأثير بالتغيرات التي تحدث في سوق صرف العملات، والذي يزيد من فعالية سعر الصرف هو تربيعة على كرسي السيطرة الاقتصادية، فهو يعتبر عنصر القطب في الفكر المالي الحديث، ومن خلال هذا فإن سعر الصرف يعد مؤشرا هاما ومتغيرا له بالغ الأثر في تقدم البلد، فهو يمارس أهمية كبيرة في الاقتصاد بفرعيه الكلي والجزئي، والذي عزز مكانته النظريات الحديثة التي كشفت الستار عن تأثير سعر الصرف على استقرار دوران عجلة الاقتصاد خاصة بعد موجة التغيرات الحادة التي شهدتها القرن الواحد و العشرين في البيئة الاقتصادية نتيجة أزمة فيروس كورونا العالمي، وتدهور معدلات الصرف في معظم بلدان العالم.

الجزائر كغيرها من الدول التي تأثرت بهذه الجائحة ووقفت على أعتاب أزمة اقتصادية بفعل الضرر المزدوج الذي لحقه فيروس كورونا على مداخيل البلاد واقتصادها، فالجزائر تعتمد في مداخيلها من العملة الصعبة على صادراتها من البترول و الغاز بنسبة 98% اللتان يتم تحصيل قيمتهما بالدولار الأمريكي، أما وارداتها فمعظمها من منطقة اليورو، وباعتبار الفيروس سريع الانتشار تم غلق الحدود الدولية وتعليق جميع التعاملات التجارية، مما أثر على تعاملات الجزائر في الخارج وكسوء حظ لها أن زبونها الرئيسيين في أوروبا والعالم إيطاليا وإسبانيا هما الأكثر تضررا من الفيروس مما انعكس سلبا على سعر الصرف في الجزائر.

## 1) الإشكالية

إن أزمة فيروس كورونا أزمة عالمية مثلها مثل أزمة الكساد لسنة 1929 غير متوقعة وذات انعكاسات وخيمة تسببت في انهيار النشاط الاقتصادي العالمي فتوقفت التعاملات التجارية الخارجية فيما بين البلدان، ومن هذا المنطلق تبرز إشكالية العلاقة بين فيروس كورونا وسعر الصرف والتي يمكن بلورتها كالتالي:

ما مدى تأثير فيروس كورونا على سعر الصرف في الجزائر؟

## (2) الأسئلة الفرعية

انطلاقاً من البحث في معاني ودلالات التساؤل الرئيسي وبهدف التعمق في تفاصيل الإشكالية، طرحت الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ فيما يتمثل سعر الصرف؟
- ❖ هل تأثر سعر الصرف في الجزائر من الوضعية الصحية الوبائية بفيروس كورونا؟

## (3) الفرضيات

للقيام بهذه الدراسة المتضمنة للإشكالية المطروحة أعلاه، يمكن طرح عدد من الفرضيات منها:

- ❖ سعر الصرف ما هو إلا عدد الوحدات من عملة معينة مقابل عملة أخرى.
- ❖ فيروس كورونا أثر سلباً على سعر صرف الدينار مقابل العملات الصعبة كالدولار واليورو من خلال التغير في أسعار النفط، وصيد الميزان التجاري.

## (4) أسباب اختيار الموضوع

من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

- ❖ الرغبة الشخصية ومحاولة تقصي المعرفة؛
- ❖ يعتبر من المواضيع الجديدة باعتبار الفيروس مستجد مما يستدعي دراسة لإبراز مواطن تأثيره على الاقتصاد الوطني؛
- ❖ يندرج ضمن إطار التخصص؛
- ❖ إضافة مذكرة جديدة للمكتبة الجامعية للاستفادة.

## (5) أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى:

- ❖ تحديد المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف؛
- ❖ ذكر أهم العوامل المؤثرة فيه والنظريات المفسرة له؛
- ❖ إلقاء الضوء على أثر فيروس كورونا على أسعار الصرف في الجزائر خاصة وعلى اقتصادها عامة.

**(6) أهمية الدراسة**

تكمن أهمية هذا الموضوع باعتبار فيروس كورونا حدث الساعة لما يعرفه من انتشار واسع أثر بشكل كبير على جميع اقتصاديات بلدان العالم خاصة في مجال التجارة الخارجية والجزائر كغيرها من الدول التي تتأثر مداخيلها من صادراتها للخارج فأسعار الصرف فيها تعرف تذبذب كبير بفعل تأثير الفيروس.

**(7) حدود الدراسة**

حددت الدراسة في إطار مكاني وزماني، حيث حصرت الدراسة في الجزائر قصد إبراز التأثير الذي أحدثه فيروس كورونا على أسعار صرف الدينار، أما بالنسبة للإطار الزمني تستدعي الدراسة الأخذ بعين الاعتبار أن فيروس كورونا فيروس مستجد وحديث الظهور لذلك تمت دراسة تغير سعر الصرف في الجزائر قبل ظهور الفيروس ووقت الظهور وبعده.

**(8) المنهج المتبع**

من أجل دراسة الإشكالية، موضوع البحث وتحليل أبعادها، جوانبها ونتائجها وللإجابة على أسئلة البحث، وإثبات صحة الفرضيات تم استخدام واعتماد المنهج الوصفي من خلال وصف دقيق لكافة المفاهيم المتعلقة بكل من سعر الصرف وفيروس كورونا وتطور كلاهما، إلى جانب تحليل هذه الظاهرة وتتبع تأثيرها بـفيروس كورونا.

**(9) هيكل الدراسة**

للإجابة على إشكالية البحث تم تقسيم هذا الأخير إلى فصلين بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.

**❖ الفصل الأول:** يتناول عموميات حول سعر الصرف وقسم بدوره إلى ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول

المفاهيم الخاصة بسعر الصرف، أما المبحث الثاني فيحتوي على أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له، في حين تناول في المبحث الثالث العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطر تقلباته.

**❖ الفصل الثاني:** تم التطرق في الفصل الثاني إلى فيروس كورونا أو ما يعرف بكوفيد19 وأثره على أسعار الصرف في

الجزائر من خلال ثلاث مباحث كانت كالتالي: المبحث الأول خصص لأنظمة التسعير في الجزائر والمبحث الثاني تمحور حول فيروس كورونا ومستجدات تطوره في الجزائر، أما المبحث الثالث فقد كان عبارة عن تحليل تطور أسعار صرف الدينار في الجزائر مقابل الدولار الأمريكي والعملات الأخرى خاصة مع ظهور الفيروس.

## 10 الدراسات السابقة

يعتبر فيروس كورونا أزمة عالمية حديثة لم يتم البحث فيها وكتابة الدراسات العلمية فيها بكثرة لكن موضوع سعر الصرف موضوع تم تداوله بكثرة من طرف الباحثين، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على هذه الدراسات للإلمام بالجوانب المختلفة للموضوع:

❖ دراسة عبد الحميد مرغيت بعنوان " إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف

المرن"، دراسة تحليلية وتقييمية، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف-1، سطيف، الجزائر، 2017-2018، قسم الباحث الدراسة إلى أربعة فصول كانت كالآتي:

الفصل الأول تطرق إلى أسس اختيار نظام سعر الصرف الملائم في أدبيات الفكر الاقتصادي، أما الفصل الثاني ناقش ظاهرة التحول نحو نظم الصرف المرنة في البلدان النامية وشروط نجاحها، والفصل الثالث خصص لعرض وتحليل تجربة الجزائر في التحول نحو نظام الصرف المرن، والفصل الرابع والأخير من هذه الدراسة جاء ليقدم تقييما لتجربة الجزائر مع نظام الصرف المرن.

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن التعويم الموجه لم يخدم الاقتصاد الجزائري بالشكل المطلوب لاسيما ما يتعلق بتحسين تنافسية الصادرات غير النفطية وتشجيع الاستثمار فيها لتنويع الاقتصاد.

❖ دراسة بغداد زيان، "تقلبات سعر صرف اليورو دولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية"،

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران 2012-2013، حيث قام الباحث بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول تمثلت في:

الفصل الأول عرض الإطار النظري المتعلق بعموميات حول سعر الصرف ومختلف نظمه، في حين كان الفصل الثاني يتحدث حول العلاقة بين اليورو والدولار، وجاء الفصل الثالث بدراسة تأثيرات اليورو والدولار على التجارة الخارجية الجزائرية.

عالج الباحث في دراسته درجة تأثير الاقتصاد الجزائري بتقلبات صرف عملة اليورو والدولار وانعكاساته على النشاط الاقتصادي، وتوصل إلى أن قوة العملة هي نتيجة لقوة الاقتصاد، وأن وضعية العملات خاصة الدولار واليورو التي تخدم مصالح الاقتصاد الجزائري هي أن يكون الدولار مرتفع و اليورو منخفض، حيث أن ارتفاع الدولار أمام اليورو يؤدي إلى زيادة مداخيل الجزائر، فالدولار هو عملة مداخيل الجزائر، في المقابل اليورو هي عملة نفقاتها.

❖ دراسة نوفل بعلول، " أثر نظام الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري"، دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2017-2018، وقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول كالتالي:

الفصل الأول يمس الإطار النظري لسعر الصرف والفصل الثاني قدم عرض شامل لدور سعر الصرف في تصحيح الاختلال في الميزان الكلي، أما الفصل الثالث فقد كان حول دور سعر الصرف في تصحيح الاختلال على المستوى الكلي، بينما الفصل الرابع كان عبارة عن دراسة تحليلية قياسية لمعرفة إذا كان لسعر الصرف أثر مباشر وإيجابي على مستوى موازين المدفوعات بشكل عام مع إسقاط ذلك على مجموعة من الدول العربية.

❖ دراسة سهيلية سماح بعنوان "الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر"، وهي ورقة بحثية صادرة عن مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية بجامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2020، وقد استهدفت هذه الورقة التعرف لمختلف المفاهيم المتعلقة بفيروس كورونا وتحديد أسباب انتشاره في الجزائر وإجراءات الحجر الصحي وتسهيل الضوء على أهم التدابير والإجراءات التي اتخذتها الجزائر ومدى فعاليتها في مواجهة فيروس كورونا، وتوصل البحث إلى أنه من الضروري الالتزام بالتدابير التي وضعتها الحكومة الجزائرية وتشجيع التعاون والتنسيق الدولي لمواجهة فيروس كورونا باعتباره وباء الكورونا عالميا صحيا.

❖ دراسة سيد أعمر زهرة و بلعما أسماء، وهي ورقة بحثية بعنوان "قراءة في التدايمات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر"، صادرة عن مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال بجامعة أحمد دراية، الجزائر، وتهدف الدراسة إلى الوقوف على الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا في الجزائر كما تسعى لإبراز الجهود الدولية المبذولة للقضاء على الوباء والجهود والإجراءات الاحترازية الجزائرية لمواجهة الفيروس والحيلولة دون انتشاره، حيث توصلت الباحثة إلى ضرورة دعم القطاع الزراعي لتزويد الأسواق بالمواد الغذائية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وقت الأزمات وإنشاء صندوق مالي وبشري لإدارة الأزمات.

تمت دراسة سعر الصرف ضمن العديد من الدراسات العلمية إلا أن معظمها ركزت على تغيراته وأثره على المتغيرات الاقتصادية وفي الجانب الآخر ركزت دراسة فيروس كورونا على البحث في أسبابه وأعراضه وأثره بصفة كلية على الاقتصاد، بينما ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها كونها اختصت بتحليل أثر فيروس كورونا على انخفاض سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأكثر استعمالا في تسديد المستحقات والتحصيل من خلال البحث في أسباب هذا الانخفاض المستمر ومواقع ضعف سعر الصرف في الجزائر ومحاوله بيان المتغيرات الاقتصادية التي أدت إلى اختلال سعر الصرف.

## 11 صعوبات الدراسة

لعل أهم الصعوبات التي تم التعرض لها لإتمام هذا العمل كانت:

- ❖ قلة المراجع فيما يخص فيروس كورونا وصعوبة الحصول عليها؛
- ❖ كثرة الدراسات في سعر الصرف و قلتها في فيروس كورونا؛
- ❖ تزايد انتشار فيروس كورونا كان سببا في صعوبة التنقل للحصول على المراجع.

الفصل الأول

الإطار النظري لسعر

الصرف

## تمهيد:

لكل دولة من الدول عملتها الخاصة بما تستعملها كأساس للتعبير عن قيمة سلعتها، وتتم بها مختلف المبادلات التجارية والمالية بينها وبين العالم الخارجي مستعملة في ذلك عملة مختلفة عن العملات الأخرى، ووفق هذا فإن تبادل عملة مقابل عملة أخرى معروف بسعر الصرف، والذي يعد الأداة التي تربط الاقتصاد المحلي للبلاد بالاقتصاد الخارجي لباقي البلدان الأخرى، فهذا الأخير بمثابة شريان الحياة الاقتصادي له أهمية وقيمة جد كبيرة تتجلى من خلال وظائفه وأنواعه وأنظمته.

ويأتي هذا الفصل من الموضوع ليغطي القسم الأول من الجانب النظري للدراسة من خلال تقديم أساسيات

حول سعر الصرف في المباحث التالية:

- ❖ المبحث لأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف.
- ❖ المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له.
- ❖ المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطر تقلباته.

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية مناسيراد وتصدير، كما يعبر عن المكانة الاقتصادية التي تحتلها الدولة وتكتسبها عملتها.

## المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأهميته

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى معرفة مفهوم سعر الصرف وأساليب تسعير العملات وأهميته.

## الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

تعددت واختلفت التعاريف بين المفكرين الاقتصاديين، فيما يخص سعر الصرف ومن أهمها:

يقصد بسعر الصرف نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبي و وحدة النقد الوطنية وبمعنى أدق فإن سعر الصرف هو السعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى.<sup>1</sup>

هو سعر مبادلة العملة بوحدات عملة أخرى أو ما تساويه من وحدات عملة أخرى.<sup>2</sup>

يعرف سعر الصرف على انه عدد الوحدات من عملة تسمى عملة التسعير مقابل وحدة واحدة من عملة بلد آخر تسمى العملة الأساسية أي أنه عبارة عن المعدل الذي يتم من خلاله تبادل العملات.<sup>3</sup>

هو ثمن عملة دولة مقومة في شكل عملة دولة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين.<sup>4</sup>

يقصد به كذلك "سعر عملة بعملة أخرى، يتغير في سوق الصرف وفقا للعرض والطلب على العملات.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> محمد كمال خليل الحمزاوي، "سوق الصرف الأجنبي"، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 17.

<sup>2</sup> الطاهر قانة، "اقتصاديات تصريف النقود والعملات"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 2009، ص 10-11.

<sup>3</sup> جمال مساعدي، شريف غياط، "العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم" -دراسة بيانية ISSN، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي (2013-2676)، المجلد 10، العدد 2، جامعة الأغواط، الجزائر، جوان 2019، ص 15-38.

<sup>4</sup> صحراوي سعيد، "محددات سعر الصرف" -دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص 07.

<sup>5</sup> سارة بوسيس، أحمد ضيف، "سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيرها على الميزان التجاري" -دراسة تحليلية للفترة (2000-2017)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 12، العدد 01، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019، ص 144.

باعتبار سعر الصرف يمثل العلاقة التبادلية بين العملة الوطنية وعملة أجنبية فيمكن التعبير عنه بإحدى الطريقتين:<sup>1</sup>

### (1) التسعير المباشر (التسعير المؤكد)

فهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الراهن قليل من الدول من يستعمل طريقة التسعير المباشر، إذ أهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا العظمى.

### (2) التسعير غير المباشر (التسعير غير المؤكد)

فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر.

في الواقع أن عملية الصرف الأجنبي لا تقتصر بعلميتين فقط، فإلى جانب سعر الصرف ما بين الدولار والدينار مثلا هناك سعر الصرف بين الدولار والمارك أيضا، وما بين الدولار والفرنك الفرنسي..... الخ، ولهذا سنتطرق في هذه الحالة لسعر الصرف التقاطعي أو السعير المتقاطع.

● **الأسعار المتقاطعة:** عند تبادل العملات في مركز مالي معين، قد يكون سعر عملتين مقابل بعضهما غير متوفر ولضرورة التبادل يجب تحديد سعر تبادلها، يتم ذلك بناء على علاقة العملتين بعملة ثالثة، وتسمى الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة.

### الفرع الثاني: أهمية سعر الصرف

نظرا للأهمية المتصاعدة للعلاقات الاقتصادية والنشاطات التجارية بين دول العالم المختلفة التي لكل منها عملة وطنية أدى إلى ضرورة وجود ما يسمى بسعر الصرف، ويمكن إيجاز أهميته في النقاط التالية:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> صحراوي سعيد، مرجع سابق، ص ص 07-08.

<sup>2</sup> بلهوشي عبد المؤمن، طواهري أنيس، "أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف" -دراسة حالة الدينار الجزائري في الفترة (2006- 2018) -، مذكرة ماستر غير منشورة، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2020/2019، ص ص 31-32.

- ❖ يلعب سعر الصرف دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي تقوم بها أي بلد سواء كان ذلك النشاط تجاري أو استثماري.
- ❖ يحتل سعر الصرف مركزا محوريا في السياسات النقدية، حيث يمكن أن يستخدم كهدف أو أداة أو ببساطة كمؤشر، واستخدم سعر الصرف قد يكون عاملا لتخفيض التضخم، وهذا ما يتلاءم مع الهدف النهائي للسياسة النقدية.
- ❖ كون أن سعر الصرف يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه، فإنه يمكن أن يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد، وبالتالي على ميزان المدفوعات بالنهاية.
- ❖ يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية إلى ارتفاع قيمة السلع المنتجة محليا والموجهة للتصدير، وانخفاض أسعار الواردات، ويحدث العكس عند انخفاض قيمة العملة الوطنية، حيث تزداد تنافسية السلع المنتجة محليا، وترتفع أسعار السلع المستوردة

### المطلب الثاني : خصائص وأهداف سعر الصرف

يعد سعر الصرف الوسيلة الأساسية لتسوية المدفوعات الدولية، إذ أنه يحدد العلاقة بين أسعار السلع والخدمات المحلية وأسعار السلع والخدمات الخارجية، وعلى ضوء هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى خصائص سعر الصرف وأهدافه.

#### الفرع الأول: خصائص سعر الصرف

بعد التطرق لسعر الصرف على أنه عملية تتم دوليا بين أعضاء مختلفة أو حكومات مختلفة نجد أن سعر الصرف يتصف بجملة من الخصائص تتركز في :

#### 1) التحكيم أو الموازنة

إن سعر عملية معينة مقارنة بعملة أخرى يتغير بشكل مستمر في اليوم وفي مختلف المراكز المالية الدولية، وقد يؤدي هذا التغير إلى ظهور أسعار مختلفة لعملة ما مقارنة بعملة أخرى في مراكز مالية مختلفة، حيث أن هذا الاختلاف في الأسعار يدفع وكلاء الصرف إلى القيام بعمليات التحكم ما بين الأسعار في مختلف المراكز المالية ثم المبادرة بالشراء في المركز المالي، حيث سعر العملة منخفض وإعادة البيع في المركز المالي حيث سعر العملة مرتفعا، وإذا كانت الأسعار هي نفسها في مركزين ماليين فلا معنى لعملية التحكيم: ولن يكون هناك أي بيع أو شراء للاستفادة من فرق السعر ولكي يكون لعملية التحكيم معنى يكفي أن يكون سعر البيع في أحد المراكز المالية أكبر من سعر الشراء في مركز مالي آخر.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نويوة عمار، "مطبوعة في مقياس تسيير مالي دولي"، مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص نقود ومؤسسات مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013-2014؛ ص29.

**(2) المضاربة**

يقصد بها التعاقد على شراء عملة أجنبية بسعر معين وبيعها في موعد أجل بسعر أعلى بناء على التوقعات، وبالتالي فإنه من المحتمل أن يتعرض المضارب إلى الخسارة الناشئة في سعر الصرف لتلك العملة بين فترتين متباعدتين.

**(3) التغطية**

تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الأجل؛ وذلك لتفادي الأخطار الناتجة عن تقلبات في سعر الصرف.<sup>1</sup>  
الفرع الثاني: أهداف سعر الصرف

من بين أهداف سعر الصرف يوجد:<sup>2</sup>

**(1) مقاومة التضخم**

يؤدي في تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد، وتحسن في مستوى التنافسية للمؤسسات وعلى المدى القصير، يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد.

**(2) تخصيص الموارد**

يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة إلى التصدير، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية، بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير.

**(3) توزيع الدخل**

يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية أو زراعية)، نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح على أصحاب رؤوس الأموال، بينما تخفض القدرة الشرائية للعمال، والعكس انخفاض سعر الصرف الاسمي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.

<sup>1</sup> بقداد زيان، "تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية: علوم التسيير والعلوم التجارية، مدرسة الدكتوراه، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص22.

<sup>2</sup> من الموقع الإلكتروني: <http://ar.m.wikipedia.org>، 2021/05/13، الساعة: 18:24.

## المطلب الثالث: أنواع سعر الصرف

سعر الصرف أربعة أنواع مختلفة يتمتع كل منها باستخدام خاص نوضحه كمايلي:

## أولاً: سعر الصرف الاسمي

يعرف على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية.<sup>1</sup>

## ثانياً: سعر الصرف الحقيقي

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، ويعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشراً جيداً لقياس القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، ويعكس الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي ارتفاع في القدرة التنافسية المحلية ومن ناحية أخرى فإن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يعكس تدهوراً في القدرة التنافسية الدولية للدولة.<sup>2</sup>

## ثالثاً: سعر الصرف الفعلي

يعرف سعر الصرف الفعلي على أنه عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية، رسوم... الخ.<sup>3</sup>

ويدل سعر الصرف الفعلي على مدى تحسن وتطور عملة بلد ما بالنسبة لسلة من العملات خلال فترة زمنية.

## رابعاً: سعر الصرف التوازني

هو السعر الذي يؤدي إلى التوازن المستديم لميزان المدفوعات؛ عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وكاف.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> بقاسم عباس، "سياسات أسعار الصرف"، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثالث والعشرون، الكويت، نوفمبر 2003، ص5.

<sup>2</sup> أمين صيد، "سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات"، مكتبة الحسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2013، ص24.

<sup>3</sup> نوفل بعلول، "أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري" -دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017-2018، ص08.

<sup>4</sup> بلقاسم عباس، مرجع سابق، ص07.

## المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة لها

إن المسألة اختيار نظام الصرف تعتبر مسألة معقدة، وتخضع للظروف الاقتصادية بحيث تخلق اتساقا بين سياسة سعر الصرف وباقي السياسات الاقتصادية الأخرى، ونجد أن الدول تتباين فيما بينها في اختيار نظام سعر الصرف الذي يخدمها باستعمال النظريات التي تعمل على تحليل كل نظاما لاكتشاف نقاط ضعفه وقوته.

## المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف

لقد تطورت نظم أسعار الصرف على امتداد القرون الماضية في الوقت نفسه مع التطورات الحاصلة في النظرية وبنفس السرعة ومن بين أنظمة سعر الصرف نجد:

أولاً: نظام الصرف الثابت<sup>1</sup>

وفق لها النظام تكون مركزية القرار الاقتصادي و النقدي لفائدة البلد الرائد، لذا تقوم فكرة هذا النظام على تدخل السلطات النقدية التي تقوم بتحديد العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية إداريا وليس على مستوى السوق، وطالما أن تلك العلاقة تتم على مستوى البنوك، وأنه لا يوجد إلا عملة واحدة تسعر علمستوى أسواق الصرف، فإن احتياطات سعر الصرف توضع تحت تصرف البنك المركزي للعملة القوية.

(1) مزاياه<sup>2</sup>

❖ إذا اتسم بالاستمرارية، فإنه يساعد الفعاليات الاقتصادية على التخطيط والتسعير، وبالتالي يساعد على تطوير الاستثمارات والتجارة الدولية.

❖ يكون مفيد إذا عرف بالضبط ماهو سعر التوازن لهذه العملة.

## (2) عيوبه

❖ يتطلب حجم كاف من احتياطات العملة الأجنبية.

❖ الإبقاء على سعر الصرف ثابت يتطلب من البنك المركزي الجاهزية باستمرار للتدخل.

<sup>1</sup> كيداني سيدي أحمد؛ قاسم محمد فؤاد، "تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من دول الـ MENA"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 03، الجزائر، 2013، ص 113.

<sup>2</sup> لخلو موسى بوخاري، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية"، ط 01، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 144.

## ثانياً: نظام الصرف المرن

هي تلك الأسعار التي تتحدد في سوق الصرف من خلال قوى العرض والطلب دون تدخل الحكومة أو البنك المركزي.<sup>1</sup>

(1) مزاياه<sup>2</sup>

❖ لن يكون هناك فرصة للمضاربين لعمل أرباح على حساب البنك المركزي.

❖ يكون فعالاً للتعامل مع الصدمات الخارجية.

## (2) عيوبه

❖ يمكن إساءة استخدام استقلالية السياسة النقدية، فمثلاً عدم وجوب قيام الحكومة بمنع انخفاض العملة يمكن أن يؤدي إلى سياسات مالية ونقدية تضخمية.

❖ نادراً ما تعمل قوى السوق بشكل كامل، هناك مخاطر من سوء التقييم والذي يؤدي إلى أن يكون سعر الصرف بمستوى لا تبرره الأوضاع الاقتصادية.

## المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف

توجد عدة وظائف لسعر الصرف نوجزها فيما يلي:<sup>3</sup>

## أولاً: الوظيفة القياسية

يستخدم سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار المحلية و الأسعار العالمية.

<sup>1</sup> رنان راضية، "دور بنك الجزائر في إدارة سياسة سعر الصرف في ظل التعميم المدار خلال الفترة (2000-2013)"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 24، الجزائر، 2015/12/31، ص276.

<sup>2</sup> لحو موسى بوخاري، مرجع سابق: ص145.

<sup>3</sup> سلامية ظريفة، محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالة، الجزائر، 2016-2017، ص09.

## ثانياً: الوظيفة التطويرية

وهنا يعمل سعر الصرف على تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات: ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة واستبدالها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر الصرف الملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

## ثالثاً: الوظيفة التوزيعية

وفيها يقوم سعر الصرف بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل الوطني العالمي والثروات الوطنية بين مختلف الدول.

## المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف

حاولت الكثير من النظريات الاقتصادية أن تقدم تفسيراً حول الاختلاف في أسعار الصرف بين الدول حيث أنه كانت لكل نظرية منطلقات ونتائج خاصة بها، وفيما يلي سوف نتطرق إلى هذه النظريات.

## أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية

يقول جوستاف كاسل العالم السويدي أن القيمة الخارجية لعملة دولة معينة إنما تتوقف على المقدرة الشرائية لتلك العملة في السوق المحلية بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الخارجية أي على العلاقة بين الأسعار السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى.<sup>1</sup>

إن خلاصة نظرية تعادل القوة الشرائية و مضمونها هو: أن سعر الصرف لأي عملة خاضع لقوتها الشرائية في الداخل وأن أي تغيير في قوتها الشرائية في داخل البلد ينعكس على قوتها الشرائية في الخارج وبنفس المقدار.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1979، ص ص 238-239.

<sup>2</sup> مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، "التمويل الدولي -أسس نظرية وأساليب تحليلية"، ط01، دار الضياء للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2015، ص 277.

**(1) شروط نجاح النظرية**

- ❖ أن لا تخضع التجارة الدولية لأية قيود.
- ❖ أن لا تخضع عمليات تحويل النقود من دولة إلى أخرى لأية قيود بل يجب أن تكون حرة.

**(2) الانتقادات الموجهة للنظرية**

- ❖ لا تقيم النظرية أهمية لتحويلات الفوائد و الأرباح وانتقال رؤوس الأموال إلا في أضيق الحدود.
- ❖ تفترض النظرية أن التغير في سعر الصرف يكون ناجما عن التغير في القوة الشرائية للنقود، أما التغير في أذواق المستهلكين، وظهور سلع بديلة فليس له اعتبار في تحديد سعر الصرف.

**ثانياً: نظرية معدل الفائدة**

بدأ كينز منذ عام 1923 باكتشاف العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والفائدة، أخذاً بعين الاعتبار مسألة سعر الصرف الأجل : هذه العلاقة مطبقة في حالة افتراضية لوجود عمليتين , حيث توضح أنه في وضعية التوازن يتساوى فارق الفائدة مع فارق سعر الصرف المحتسب أي الفوري.<sup>1</sup>

**(1) الانتقادات الموجهة للنظرية**

- ❖ إمكانية وجود حواجز نعيق تحركات رؤوس الأموال مثل الرقابة على الصرف.
- ❖ معدلات الفائدة لا تمثل سوى عامل من العوامل الموجهة لسلوك المراجعين، وهناك عوامل أخرى كالسيولة وسهولة التوظيف.
- ❖ إمكانية حدوث آثار تذبذبية من خلال المضاربة.

**ثالثاً: نظرية الكمية**

تتلخص نظرية الكمية في أن الزيادة في كمية النقود ( زيادة البنكنوت و الودائع أي الزيادة في النقود الورقية والودائع المصرفية، وكذلك الزيادة في سرعة تداول النقود) تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى تغيير كبير في معامل التبادل الدولي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أمين صيد، مرجع سابق، ص 45-46.

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص 236.

## رابعاً: نظرية ميزان المدفوعات

تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة، تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة الحساب الجاري لميزان المدفوعات من تغيير فإذا حقق الميزان التجاري لدولة ما فائضها، فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عند حدوث عجز في الميزان التجاري، والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية.<sup>1</sup>

## المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطر تقلباته

مع اتساع نطاق التجارة ووصولها إلى المستوى العالمي تم الاهتمام إلى خلق سوق يتم فيه تسعير عملات التداول في التبادل بين التجار في مختلف بلدان العالم، حيث يختص هذا الأخير بتسعير وخلق آلية يتم من خلالها تحويل العملات، ومع التطور الحاصل وسرعة التغييرات الاقتصادية توسع نشاطه، وأصبح وسط لامتهان المتاجرة في العملات بجد ذاتها، وبالتالي أصبح سعر الصرف فيه يخضع لعدة عوامل منها ما يؤثر على التعاقدات الدولية هذا التأثير قد يجعل منه عرضة لعدة مخاطر تسمى مخاطر تقلبات سعر الصرف تواجه المتعاملين عند القيام بالمبادلات التجارية في حالة انخفاض أو ارتفاع سعر الصرف.

## المطلب الأول: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

إن أسواق الصرف التي تجمع الطلب على العملات الأجنبية وعرضها، تخضع لتغيرات مختلفة ومستمرة، وبالنتيجة فإن الأسعار السائدة في هذه الأسواق تتقلب حسب اتجاهات هذه العوامل، ويمكن أن تقسم هذه العوامل إلى:

## 1) العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف

هناك عوامل اقتصادية تؤثر في تحديد سعر الصرف منها:

<sup>1</sup> أمين صيد، مرجع سابق، ص 47.

## ❖ التغير في قيمة الصادرات والواردات

عندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجنبي على هذه العملة، وسيحصل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج، مما يؤدي إلى عودة حالة التوازن إلى سعر الصرف.<sup>1</sup>

## ❖ ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات

يقصد بها مقدار الاستثمارات التي تدخل إلى الدولة أو تخرج منها؛ فانتقال رؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى يزيد من حجم الطلب على عملة الدولة التي انتقلت إليها رؤوس الأموال.<sup>2</sup>

## ❖ كمية النقود

إن الإفراط في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، وبالتالي جعل سلع الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى، مما يتسبب في زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، ويقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات تلك الدول، وانخفاض في الطلب على العملة المحلية، مما ينتج عنه ارتفاع في أسعار العملات الأجنبية، وهذا قد يكون مفيدا للاقتصاد المحلي، حيث انخفاض سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يشجع الصادرات، وبالتالي تحسين الميزان التجاري.<sup>3</sup>

## ❖ أسعار الفائدة

إن ارتفاع سعر الفائدة على عملة معينة سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وسوف يرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي، والعكس يحدث عند انخفاض سعر الفائدة على عملة معينة.

ويمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين معدلات الفائدة و أسعار الصرف، حيث أن معدلات الفائدة المرتفعة تكون عامل جذب للفرص الاستثمارية بالنسبة للأجانب، وهو ما يعكس انخفاض في أسعار الصرف.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> يونس مداني، لخضر رواق، "أثر تقلبات سعر الصرف على التوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر 2000-2015"، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018-2019، ص22.

<sup>2</sup> لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص125.

<sup>3</sup> يونس مداني، لخضر رواق، مرجع سابق، ص22-23.

<sup>4</sup> صديقي عبد الكريم، "دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على مؤشر الأسعار في الجزائر 2014-2017"، مجلة الحوار الفكري، المجلد 12، العدد 14، جوان 2017، ص291-292.

## (2) العوامل الفنية

من العوامل الفنية التي تؤثر على سعر صرف العملة يذكر مما يلي:

## ❖ ظروف السوق (الإشاعات والأخبار)

إن المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الاقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار العملات، كما أن تجاوب السوق لمعلومة معينة يختلف عن تجاوب سوق العملات لمعلومة أخرى، فالمعلومات السيئة تؤثر في السوق بشكل أسرع من المعلومات الجيدة، كما أن تجاوب المتعاملين في السوق مع نفس المعلومة قد لا يكون متناغما أو متناسقا فكل متعامل يحلل المعلومة من زاوية معينة ويتجاوب معها بطريقة تختلف عن متعامل آخر.<sup>1</sup>

## ❖ خبرة المتعاملين ووضعياتهم

يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية على ضوء مهارتهم وخبراتهم ومعرفتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار، واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها، وتحديد فيما إذا كان من الضروري تعديلها أو الإبقاء على مستواها الحالي، كما تتأثر أسعار العملات بالقوة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم المختلفة: كما تتأثر بحجم إلتزاماتهم القائمة، فكلما كانت كبيرة فإن إقناعهم بالتزامات إضافية يتطلب إجراء سعريا لزيادة حجم التزاماتهم، والعكس يحدث إذا كانت التزاماتهم قليلة.<sup>2</sup>

## ❖ الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة

إن حجم الكميات المتعامل بها وسرعة دوران هذه الكميات يلعبان دورا كبيرا في التأثير على سعر العملة، كما أن سياسة الجهات المتعاملة فيما يتعلق بحاجتها إلى السيولة بشكل عام أو بحاجتها للسيولة المؤقتة لأغراض الميزانيات

<sup>1</sup> سلامية ظريفة، "محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف"، مرجع سابق، ص 10.

<sup>2</sup> حاجي يوسف، "أثر تقلبات سعر الصرف الأورو دولار على التوازن الداخلي والخارجي" -دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1990- 2016-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018-2019، ص 16.

والأوضاع المحاسبية كلها أمور تؤثر على سعر العملة في السوق، وذلك من خلال التأثير على معطيات العرض والطلب لهذه العملة.<sup>1</sup>

#### ❖ مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدة التنويع في العمليات

من المعروف أنه كلما كانت الحاجة إلى العملة أكبر كلما كان من الصعب الحصول على أسعار أفضل، فحتى لو تساوى مجموع أوامر الشراء مع مجموع أوامر البيع فإن سعر العملة يميل لصالح الجهة التي تستطيع أن تجد ظروفًا أفضل لإتمام عملياتها، كما أن التنويع في عدد العمليات المطلوبة واكتشاف أساليب جديدة لتنفيذها أو الاستمرار في الأساليب الموجودة كلها أمور تؤثر على أسعار العملات.<sup>2</sup>

#### ❖ التغيرات في الأسواق المالية غير سوق العملات

إن التغيرات في السوق المالية كالتغيرات في سوق الأسهم أو سوق السندات لها تأثيراتها الواضحة على سوق العملات، فلو ارتفعت أسعار الأسهم في سوقها أو مردودات أدوات الاستثمار في السوق النقدي، كل ذلك سيزيد الطلب على عملات هذه الأسواق ومن ثم ارتفاع أسعارها، والعكس يحدث لو انخفضت مردودات الاستثمار على أدوات سوق النقد، إذ ستكون النتيجة هو بيع هذه الأدوات، وبالتالي زيادة العرض وانخفاض أسعارها.<sup>3</sup>

#### المطلب الثاني: كيفية تحديد سعر الصرف

يتحدد سعر الصرف في سوق العملة تبعًا للكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي، وتميز ثلاث حالات لتحديد سعر الصرف.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> ماهر كنج شكري، مروان عوض، "المالية الدولية - العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق"، ط01، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص220.

<sup>2</sup> ماهر كنج شكري، مروان عوض، مرجع سابق، ص221.

<sup>3</sup> مايع شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، مرجع سابق، ص284.

<sup>4</sup> حريزي كوثر، بيدي سارة، "أثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار والأورو على التجارة الخارجية الجزائرية" - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008-2017، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018-2019، ص ص27-28.

**الحالة الأولى:** وهي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخّل، فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن اتجاه العملة المرتبطة بها، ما دامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

**الحالة الثانية:** هي حالة التعويم الحر دون أي ارتباط ويتم تحديد سعر الصرف لعملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار، فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخّل أو أي سلة من العملات، وإنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب، تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة، وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى، وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا وعند الضرورة للحيلولة دون المبالغة في المضاربات، والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

**الحالة الثالثة:** هي حالة الارتباط بسلة العملات: وهذا إما أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين أو تربط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارها الخارجية، كما تعتمد الدول أيضا عملة للتدخل ( غالبا الدولار الأمريكي) يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.

### المطلب الثالث: مخاطر تقلبات سعر الصرف

إن تقلبات سعر الصرف ترجع إلى عوامل ديناميكية متغيرة تعكس بصورة تغيرات وتقلبات في سعر الصرف، لهذا فإن عملية التجارة تتعرض إلى المخاطرة نتيجة تلك التغيرات التي تنعكس مباشرة على سعر الصرف: لذلك يتطلب تجنب تلك المخاطر أو التقليل من أثارها لحماية قيمة الأصول الرأسمالية خاصة لمن لا يمتلك الخبرة الكافية بالتعامل في أسواق العملات.

### الفرع الأول: مفهوم خطر سعر الصرف

تعددت المفاهيم والتعاريف فيما يخص خطر سعر الصرف ومن أهمها:

مصطلح المخاطرة يعني إمكانية حدوث خسائر مالية أو غيرها نتيجة لمواطن الانكشاف المالي لدى الهيئة المعنية، أو لفشل نظم المراقبة الداخلية بها أو لكليهما.

أما مخاطر أسعار الصرف فتتجم عن تقلب سعر الصرف بين عملتين، وترتبط بالمعاملات التي تنجز بالعملات الأجنبية نتيجة حدوث حركات غير مواتية في أسعارها مقابل العملة المحلية، مما يؤدي إلى الزيادة أو انخفاض القيمة المقابلة بأصول أو الديون.

هو احتمال الخسارة التي قد ينتج عن وجود مركز عملة ما غير صفري وسعر صرف هذه العملة يتقلب ارتفاعاً وانخفاضاً، ويقصد بمركز العملة عدم تساوي العملة بين الأصول والخصوم، وينشأ هذا الخطر من تباين وتغير أسعار التحويل والصرف، ويترتب عليها تحقيق خسائر من عملية التحويل من عملة لأخرى.<sup>1</sup>

هو احتمال تحمل الخسائر بسبب التغيرات غير المواتية في سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى أو العملة المرجعية.<sup>2</sup>

وبشكل عام تؤثر مخاطر الصرف على جميع قطاعات الاقتصاد وفي مايلي أهمها:

### 1) أثر خطر الصرف على المؤسسات

تواجه المؤسسات نوعين من مخاطر الصرف:

#### أ. خطر الصرف المحاسبي

ينتج هذا الخطر بسبب التسجيل المحاسبي لمختلف العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية سواء في المؤسسة الأم أو احدي فروعها بالخارج: حيث أن بتسجيل هذه العمليات يتم بسعر الصرف معين قد يختلف عم سعر الفوترة مما يؤدي إلى ظهور فارق صرف (ربح أو خسارة).

#### ب. خطر الصرف الاقتصادي

ينتج بسبب تأثير تقلبات أسعار الصرف على النتائج الحالية والمستقبلية للمؤسسة، فهو يأخذ بعين الاعتبار بالإضافة للوثائق المحاسبية، النشاط المستقبلي للمؤسسة أي العمليات المتوقعة والغير مقيدة في حسابات المؤسسة، فالمؤسسة

<sup>1</sup> عبد العاطي لاشين محمد منسى، "سعر الفائدة والبنوك والبورصات وتعريف الربا- بين فقه الجبل واجتهاد أهل العلم"، ط01، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2013، ص151.

<sup>2</sup> صبيحة قاسم هشك وآخرون، التحوط المالي لمخاطرة أسعار الصرف باستعمال أدوات الهندسة المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 06، العدد 25، العراق، 2009، ص03.

المصدرة للخارج تواجه خطر الصرف الاقتصادي، إذا كان مبلغ صادراتها مفوتر بعملات أجنبية، بحيث أن تقلبات سعر الصرف لهذه العملات يؤثر على نشاطها التصديري المستقبلي ومتحصلاتها من النقد الأجنبي، أما المؤسسة المتعددة الجنسيات والتي لها عدة فروع في دول مختلفة وتتعامل بعملات متعددة، فإنها ستتعرض لمشاكل اقتصادية بسبب الانخفاضات أو التخفيضات في قيمة هذه العملات، إضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم في مختلف هذه البلدان أو الاستدانة بعملاتها.

## (2) أثر خطر الصرف على البنوك

أحسن مثال يوضح هذا الخطر هو الأزمة الآسيوية (1997-1998) التي أبرزت كيف أن عمليات الاقتراض بالعملات الأجنبية، والتي لم تتم تغطيتها ضد خطر الصرف من طرف المؤسسات المقترضة يمكن أن يؤدي إلى خسائر كبيرة للبنوك المقرضة لها، كما أن البنوك حتى ولو وازنت بين أصولها وخصومها بالعملات الأجنبية، فإن سعيها للحصول على رؤوس أموال قصيرة الأجل من أجل تمويل القروض بالعملات الأجنبية طويلة الأجل لصالح المقترضين الذين ليس لهم تغطية من خطر الصرف، قد جعلها عرضة لمخاطر كبيرة من القرض والسيولة.

## (3) أثر خطر الصرف على الدول

يبرز خطر الصرف على الدول بشكل أساسي من خلال مؤشرين اثنين وهما:

❖ زيادة المديونية الخارجية المقومة بالعملات الأجنبية والأعباء المترتبة عنها، وذلك في حالة تدهور قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

❖ بروز ظاهرة التضخم المستوردة: إن عدم استقرار القيمة الخارجية للعملة، ولاسيما تدهورها مقابل العملات الأخرى سيكون لها دورا مباشرا في بروز المد التضخمي، وذلك عبر انتقال الأثر النقدي لتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على أسعار السلع والخدمات المستوردة، والتي تشكل نسبة معتبرة من مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم العام).

## الفرع الثاني: أنواع مخاطر سعر الصرف

التعامل بالعملات ينطوي على عدة مخاطر تواجه المتعاملين ولا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار لتفادي أو تقليل أثارها وفيما يلي أنواع مخاطر سعر الصرف:

## أولاً: المخاطر المالية

هي تلك المخاطر الناتجة عن التقلبات الحاصلة في سعر الصرف، والتي تتأثر بها كل أنواع المعاملات المستقبلية، وتنشأ هذه المخاطر بسبب تغيرات في قيمة العملة، والتي تحدث فجأة وبمحنة في بعض الأحيان، وهي من أكثر المخاطر وضوحاً، وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف.<sup>1</sup>

## ثانياً: مخاطر التمويل

هي تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي: فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة.

## ثالثاً: مخاطر الائتمان

تنتج هذه المخاطر من عدم مقدرة الطرف الآخر المتعاقد معه على الوفاء بإلزاماته في الوقت المتفق عليه.

## رابعاً: مخاطر الأسعار

هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية:

**(1) النوع الأول:** وهي أسعار الفوائد على العملات وهو ما يؤثر على عمليات السوق النقدي عندما يكون استحقاق عملياً الإقراض والاقتراض غير متطابق، وعندما يكون هناك اختلاف في تاريخ حق الشراء وبيع العملة في عمليات المقايضة وتحدث المخاطر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> دوحة سلمي، "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها" -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص50.

<sup>2</sup> بلعزوز بن علي، "استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية"، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص334.

(2) النوع الثاني: وهي أسعار العملات الأجنبية و المخاطرة تظهر فيها نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بها.

### الفرع الثالث: أسباب حدوث خطر سعر الصرف

من الأسباب التي تؤدي إلى تدهور أسعار صرف عملة بلد ما يلي:

- (1) التضخم: تشير التجارب أن ثمة علاقة وطيدة بين سعر الصرف السائد و الأسعار المحلية، حيث لوحظ أن أسعار الصرف الأخذة في الانخفاض ترتبط بتضخم مرتفع.<sup>1</sup> يدفع التضخم الأفراد إلى طلب العملات الأجنبية والاحتفاظ بها لتمييز الاستقرار، حيث إذا ارتفع معدل التضخم في البلد وكان ثابت، فإن هذا يؤثر على معدل الصرف، مما يؤدي إلى وضعية العجز المستمر في ميزان المدفوعات، وبالتالي زيادة الاقتراض الحكومي و ينشأ عنه ضغوطات تضخمية على الاقتصاد الوطني.
- (2) سوق الأوراق المالية: بما توظف الفوائض المالية و الاحتياطات الرسمية للدول، حيث أن تفاعل العرض والطلب على الأصول المالية يؤثر على أسعار الصرف لصالح الدول الصناعية، وهذا الطلب على الأوراق المالية محددة بالعملات الصعبة التي تتجه قيمتها نحو الارتفاع والزيادة لعرض الأوراق التي تتبعه قيمتها نحو الانخفاض، وهذه التقلبات في العرض والطلب تؤدي إلى تقلب سعر الصرف للعملات، لكن عند تغيير سعر الفائدة لهذه الأوراق يحصل العكس، حيث تنخفض أسعار الأوراق التي يرتفع سعر عمولة فائدتها والعكس.<sup>2</sup>
- (3) سعر الفائدة: حيث أن رفعه يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الدولية قصيرة الأجل، والتي تبحث عن مجال التوظيف في البلدان ذات سعر مرتفع، هذه الأموال يجب أن تستبدل إلى عملات هذه الدول قبل أن توظف في السوق، وبالتالي يزداد عرض العملات الأجنبية في هذه الدول، وترتفع معها قيمة عملة البلد، ومنه فإن وجود تباين في أسعار الفائدة يؤثر على معدلات الصرف.

<sup>1</sup> عبد الحق بوعتروس، "أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد 03، العدد 03، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005، ص12.

<sup>2</sup> نور الدين مزياي، "إدارة مخاطر سعر الصرف في المؤسسات الاقتصادية" - الاستراتيجيات والوسائل -، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 02، العدد 01، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2016/12/30.

(4) انخفاض العملة: وهو تدهور قيمة العملة نتيجة ظروف العرض و الطلب على العملات الأخرى، حيث تفقد العملة قيمتها الشرائية مع ارتفاع مستوى الأسعار كما يكون سعر صرفها منخفض مقارنة بالعملات الأخرى.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> علي عبد الله شاهين، "إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف"، المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 8-10 ماي 2005، ص06.

## خلاصة الفصل

تعتبر أسعار الصرف عنصر هام يساعد في تنشيط التجارة الخارجية، وربط المعاملات بين البلدان واقتصادياتها. فسعر الصرف يجسد حلقة الوصل بين الاقتصاد المحلي للبلاد وباقي الاقتصاديات الأخرى، حيث يتم تحديد هذا الأخير وفقا لقوى العرض والطلب كأى سلعة في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المتبع من الأنظمة المتعارف والمتداول عليها، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها، وهذا راجع لارتباط هذا الأخير بعدة عوامل منها أسعار الفائدة وظروف السوق، والتي قد تسبب خسائر كبيرة للصرف، وتعرضه لمخاطر متعددة منها مخاطر الائتمان و السيولة.

بمعرفة سعر الصرف وخصائصه وأنواعه وأنظمتها والتطرق للعوامل والنظريات المفسرة له ومخاطر تقلباته تنتقل إلى دراسة أثر فيروس كورونا على تغير أسعار الصرف في الجزائر في الفصل الموالي.

## الفصل الثاني:

تأثير فيروس كورونا على

سعر الصرف في الجزائر

## تمهيد

سعت الجزائر بعد تخليها عن الاقتصاد الموجه وتوجهها نحو اقتصاد السوق إلى إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني ومحاولة التغلب على المشكلات الاقتصادية من خلال القيام بجملة من الإصلاحات في كافة المجالات العملية خاصة فيما يخص التجارة الخارجية والنظام المالي والبنكي وسياسات وأسعار الصرف باعتبارها من المؤشرات الاقتصادية الأساسية التي أي اختلال قد يطرأ عليها يؤدي مباشرة إلى تزعزع البنى التحتية لهياكل الاقتصاد الوطني.

فالجزائر باعتبارها دولة ذات اقتصاد ريعي تركز مداخلها بنسبة كبيرة على النفط، هذا الأخير الذي يقع تحت سيطرة التغييرات الخارجية الغير متوقعة كأزمة كورونا التي عصفت بجميع أسس الاقتصاد، وأخلت بموازن السياسات الاقتصادية المنتهجة في معظم بلدان العالم النامية والمتطورة منها، وأهمها سعر الصرف الذي يعتبر حلقة الوصل في التجارة الخارجية بين البلدان فهذه الجائحة أدت إلى تذبذب سعر الصرف وجعله غير مستقر.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ❖ المبحث الأول: واقع سعر الصرف في الجزائر.
- ❖ المبحث الثاني: تداعيات فيروس كورونا في الجزائر .
- ❖ المبحث الثالث: دراسة تأثير فيروس كورونا على سعر صرف الدينار الجزائري.

## المبحث الأول: واقع سعر الصرف في الجزائر

بعد كفاح مسلح استعادت الجزائر استقلالها سنة 1962م، لتتفاجأ أن ذلك الاستقلال لم يكن سوى استقلالاً شكلياً وحبراً على ورق فقط لحدودها الجغرافية، حيث أنها ومع رفعها راية الحرية اصطدمت بواقع اقتصادي أقل ما يقال عنه متدهوراً ذا بنية تحتية هشة وتبعية تجارية ومالية مرهونة بفرنسا، كل هذا أدى بالجزائر إلى ضرورة الدخول في مضمار الإصلاحات وإعادة البناء الاقتصادي، والسعي إلى تحقيق معدلات نمو من خلال الدعم الذي يقدمه صندوق النقد الدولي، وهذا ما اعتبرته الجزائر هدفاً أساسياً لن يتحقق سوى بإتباع جملة من الإجراءات كتغيير نظام الصرف للدينار الجزائري، وتصحيح قيمته بعد موجة الانزلاقات والتخفيضات التي شهدتها، وصولاً إلى تبني خيار التعويم الموجه كنظام جديد لإدارة سعر صرف الدينار من أجل التكيف مع التغييرات الخارجية لجعله أكثر مرونة.

## المطلب الأول: تطور أنظمة تسعير صرف الدينار الجزائري

إبان الاستقلال كان سعر صرف الدينار الجزائري مرتبطاً بالفرنك الفرنسي، إلا أن التخفيضات المتتالية للفرنك الفرنسي والأزمات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري أدى بالسلطات النقدية الجزائرية إلى اتخاذ العديد من الإصلاحات التي مست نظام سعر الصرف لعل أهمها يتمثل فيما يلي:

## المرحلة الأولى: مرحلة الربط بالفرنك الفرنسي (10 أبريل 1964 - 21 جانفي 1974)

بعد الاستقلال عام 1962 لم يكن للجزائر عملتها الوطنية بعد فقد بقيت تستخدم الفرنك الجزائري الذي كان يتداول في عهد الاحتلال الفرنسي، ثم أنشأت بنكها المركزي في 13 ديسمبر 1962 وبتاريخ 26 سبتمبر 1963 انضمت إلى صندوق النقد الدولي لتصبح أحد البلدان الأعضاء فيه وبتاريخ 10 أبريل 1964 تم إنشاء الوحدة النقدية الوطنية "الدينار الجزائري" الذي عوض الفرنك الجزائري بمقتضى القانون رقم 111/64<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد الحميد مرغيت، "إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن" -دراسة تحليلية و تقييمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف. 1 - الجزائر، 2017-2018، صص 144-145.

- ❖ حددت نسبة الدينار الجزائري ب1 دج=0.18 غ ذهب وينبغي على الجزائر التقييد بهذا الوزن باعتبارها عضو في صندوق النقد الدولي وتعتبر النسبة التي حددتها الجزائر لعملة الوطنية نفس نسبة الفرنك الفرنسي (1 فرنك فرنسي=0.18 غ ذهب) متبينة بذلك نظام صرف ثابت مربوط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي<sup>1</sup>.
- ❖ وعلى الرغم من التخفيض الذي مس قيمة الفرنك الفرنسي في شهر أوت 1969، حيث انتقل سعر صرفه من 4,9370 فرنك لكل دولار أمريكي إلى 5,5544 فرنك لكل دولار وذلك بعد تعرضه لهجمات مضاربة عقب أحداث 1968 مما نجم عنه استنزاف فرنسا لاحتياطاتها الدولية في إطار الدفاع عن قيمة الفرنك إلا أن قيمة الدينار الجزائري لم تنخفض تبعا لذلك، ويرجع ذلك إلى كون هذه الفترة المتميزة بضعف الفرنك الفرنسي قد توافقت مع مشروع الجزائر في تطبيق مخططاتها التنموية بدءا بالمخطط الثلاثي الأول (1967-1969) الذي يستوجب استقرار سعر صرف الدينار وعليه أصبح سعر الصرف الجديد هو 1 دج=1,25 فرنك فرنسي وذلك طيلة الفترة الممتدة بين أوت 1969 وديسمبر 1973.<sup>2</sup>

### المرحلة الثانية: مرحلة الربط بسلة عملات (21 جانفي 1974 - 1 أكتوبر 1994)

- أمام انهيار نظام بروتون وودز وإقرار مبدأ تعويم العملات في سنة 1971 لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ بداية جانفي 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة قصد الحفاظ على استقراره، وكذا استقلاليتها عن أية عملة من العملات لقوية واستمر هذا النظام لفترة طويلة إلى غاية سنة 1994.<sup>3</sup>
- ❖ في عام 1986 تعرض الاقتصاد الجزائري لصدمة نفطية معاكسة واستجابت الحكومة للتراجع الكبير في إيرادات الصادرات باللجوء إلى الاقتراض من الخارج وبتشديد القيود على الواردات، وفي الوقت ذاته اتبعت السلطات سياسة نشطة لسعر الصرف، تضمنت خفض قيمة الدينار الجزائري مقابل سلة العملات بنسبة 31% بين عامي 1986 - 1988.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> سهام مانع، محمد حداد، "أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري"، مجلة الدراسات الاقتصادية والعافية، المجلد 11، العدد 1، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2018، ص ص 211-212.

<sup>2</sup> عبد الحميد مرغيت، مرجع سابق ذكره، ص 145.

<sup>3</sup> بربري محمد أمين، "مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية" - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، المجلد 05، العدد 07، جامعة الشلف، الجزائر، 2010، ص 36.

<sup>4</sup> بن يوسف نوة، "أثر التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري" - دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2015)، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية؛ المجلد 10، العدد 16، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016، ص 91.

❖ وبسبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة وزيادة ثقل خدمة الدين لجأت الجزائر إلى طريقة الانزلاق التدريجي بهدف تعديل الدينار، وذلك من خلال خفض قيمته بصفة تدريجية ومنظمة للوصول إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، وعليه انتقل سعر الصرف من 1 دولار=4.936 دج في نهاية 1987 إلى 1 دولار=8.032 دج في نهاية 1989 ومع بداية سنة 1990 شهدت عملية الانزلاق تسريع وذلك تماشياً مع تسريع تطبيق الإصلاحات أين واصل سعر الصرف انخفاضه من 1 دولار = 12.11 دج في نهاية 1990 إلى غاية بداية 1991 أين أصبح 1 دولار=17.76 دج<sup>1</sup>.

❖ بتاريخ 1991/09/30 اتخذ مجلس النقد والقرض بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار وهذا ليصل إلى 22.5 دينار للدولار الواحد، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994، ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، أجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10%، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذته مجلس النقد والقرض بتاريخ 1994/04/10 بتخفيض نسبة تفوق 40.17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار ما يقارب 36 دج للدولار الواحد<sup>2</sup>.

### المرحلة الثالثة: نظام صرف الدينار الجزائري بعد 1994

عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة مرحلة تحول فعلي وتغيير تدريجي لوجهة تحديده وفق قواعد العرض والطلب بداية من أواخر 1994، وإصدار قرار التخلي عن نظام الربط المرجح الذي تبنته الجزائر منذ سنة 1974، والتوجه نحو تطبيق سعر الصرف العائم<sup>3</sup>، ويمكن تقييم هذه المرحلة إلى فترتين هما:

#### (1) نظام جلسات التثبيت 1994-1995

أواخر سبتمبر 1994 تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط بسلة من العملات ليعوض بنظام جلسات التثبيت بداية من 1994/10/01، في هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار، تضم جلسات التثبيت ممثلي

<sup>1</sup> سهام مانع، محمد حداد، مرجع سابق ذكره، ص 212.

<sup>2</sup> لباز الأمين، "مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر" -دراسة تحليلية للنظم والنتائج بين 1964-2015، مجلة رؤى الاقتصادية، المجلد 6، العدد 11، جامعة السعيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2018، ص 125.

<sup>3</sup> أيت يحيى سمير، "التعويم المدار للدينار الجزائري يبين التصريحات والواقع"، مجلة الباحث، المجلد 09، العدد 09، جامعة تبسة، الجزائر، 2011، ص 66.

المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر، والتي كانت تنظم أسبوعياً، لكن سرعان ما أصبحت يومية.<sup>1</sup> وقد عرف هذا النظام على أنه: "تحديد قيمة الدينار بالنسبة للعملات الصعبة الأجنبية عن طريق تقنية البيع بالمزاد للعملات الصعبة من طرف البنك المركزي إلى البنوك التجارية"، استهدفت تدعيم قابلية الدينار للتحويل من طرف بنك الجزائر بغية السماح بتوفير الشروط اللازمة لإنشاء سوق صرف ما بين البنوك.<sup>2</sup>

## 2 - سوق الصرف ما بين البنوك

نظراً لأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف تم تأسيس سوق ما بين البنوك في 1996/01/02 كبادرة لتبني نظام التعويم الموجه والذي من خلاله أصبح الدينار خاضع لقوى العرض والطلب في السوق ما بين البنوك التجارية والبنك المركزي والمؤسسات المالية مع الحفاظ على حق البنك المركزي في التدخل من أجل حماية الدينار من التدهور.

فبين 1995 و1998 ارتفع سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بأكثر من 20%، وتبعه انخفاض يقدر بـ 13% بين 1998 و2001 وتواصل الانخفاض إلى 2002، كما أقدم بنك الجزائر في 2003 على تخفيض قيمة الدينار بمعدل 2% و 5%، وهذا بغية الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق خاصة بعد اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي في السوق، وخلال الأزمة العالمية سنة 2008 قام بنك الجزائر في ديسمبر من نفس السنة بتخفيض قيمة الدينار ليصل حدود 73 دج للدولار الواحد، وهذا لأجل ضمان استقرار الاقتصاد الوطني وحمايته من آثار وتبعات الأزمة.

نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ جوان 2014، عمدت السلطات إلى إجراء خفض الدينار بغية رفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها للدينار، حيث تراجعت قيمة الدينار في نهاية

<sup>1</sup> زرقين سورية؛ شيان سمير، "دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020، ص 776.

<sup>2</sup> سيد امير زهرة، "انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد درابنة، أدرار، الجزائر، 2017-2018، ص 115.

2014 من 87,90 دج للدولار الواحد إلى 107,13 دج للدولار الواحد في نهاية 2015 بمعدل انخفاض قدره 17%<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: سياسات الصرف في الجزائر

مرت سياسة الصرف في الجزائر بعدة مراحل وقوانين تخللتها عدة تطورات وتغييرات ومن بين هذه السياسات:

#### الفرع الأول: سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر

إن الرقابة على الصرف مصطلح يقصد به تقييد الدولة لحرية المعاملات في مجال الصرف أو حسب مصطلحات أحدث العلاقات المالية مع الخارج أو الصرف وحركة رؤوس الأموال كما هو الشأن في التشريع الحالي وفي القانون المتعلق بالنقد والقرض.<sup>2</sup>

❖ بدأ العمل بمراقبة الصرف الأجنبي بعد الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي في أكتوبر 1963.

❖ تميز نظام الرقابة على الصرف في الجزائر بالخصائص التالية:<sup>3</sup>

✓ صرامة القوانين فيما يخص شروط حيازة العملات الصعبة، وكذا تحقيق المبادلات الخارجية.

✓ باعتبار الدينار غير قابل للتحويل، فإنه غير مسعر رسمياً في أسواق الصرف الدولية.

✓ غياب سوق للصرف داخل التراب الوطني أين يتم فيه مقابلة العرض بالطلب، وبالتالي تحديد سعر السوق التوازني.

❖ لقد عرف نظام الرقابة على الصرف في الجزائر تطوراً متواصلًا عبر مراحل مختلفة كان الفاصل بين تلك المراحل قانون

النقد والقرض 10/90 حيث كانت كالتالي:

#### أولاً: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر قبل قانون النقد والقرض 10/90

عرفت الحقبة الممتدة من تاريخ الاستقلال إلى غاية تاريخ صدور قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض في 14

أفريل 1990، العديد من الفترات التي خضع فيها نظام الصرف لبعض التعديلات الناتجة عن قوانين وتنظيمات متميزة،

<sup>1</sup> عبود عبد المجيد، بلحاج فراحي، "الإصلاح النقدي في الجزائر ومقترح حذف الأصغار من الدينار الجزائري"، مجلة البشار الاقتصادي، المجلد 03، العدد 03، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2017، ص 66.

<sup>2</sup> عبد المجيد زعلاني، "الرقابة على الصرف في الجزائر - جوانب تنظيمية وجزائية"، مجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 38، العدد 01، جامعة الجزائر 1 - بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، الجزائر، 200، ص 09.

<sup>3</sup> سيد اعمر زهرة، مرجع سابق ذكره، ص 124.

ولعب فيها البنك المركزي الجزائري دورا رئيسيا في تسيير احتياطات الصرف، وبالتالي تسيير سعر الصرف بالإضافة إلى إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بالصرف بالتعاون مع وزارات المالية أو التجارة.<sup>1</sup>

وعليه تم تمييز ثلاثة مراحل كانت كالآتي:

### ▪ مرحلة حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية (1963-1970)

بقيت الجزائر تنتمي إلى منطقة الفرنك الفرنسي بعد الاستقلال، حيث كانت رؤوس الأموال تنتقل بكل حرية إلى غاية أواخر سنة 1963 أين انفصلت الجزائر على هذه المنطقة.<sup>2</sup>

حيث رغبت الجزائر في تغيير علاقاتها مع فرنسا، فقررت وضع رقابة صارمة على تعاملاتها المالية مع الدول الأعضاء داخل المنطقة، ومع تزايد تسرب رؤوس الأموال نحو بلدان المنطقة نتج عنه رد فعلي حمائي للاقتصاد الوطني،<sup>3</sup> تجسد في وضع ثانوي خاص بالرقابة على الصرف وهو قانون 63-144\*.

اتبعت الجزائر سياسة حمائية باتخاذ الإجراءات التالية:

أ. نظام الحصص: تم تحديد نظام الحصص في إطار المرسوم رقم 188/63 بتاريخ 16 ماي 1963 المتضمن لتقييد الواردات، يتم تقدير حجم الواردات السنوية من خلال تحديد الحصص الكلية من كل مجموعة من السلع المرغوب استيرادها من كل مجموعة من الدول التي تحظى بامتياز التعامل التجاري مع الجزائر.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> نعمان سعدي، "خسائر الصرف بين حتمية تغطية المخاطر وقيود نظام الرقابة على الصرف - الجزائر نموذجاً"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 29، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2017، ص 98.

<sup>2</sup> خالد أحمد على محمود، "التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وأثارها في الفكر الاقتصادي العالمي"، ط 1، دار الفكر الجامعي؛ الإسكندرية، مصر، 2019، ص 147.

<sup>3</sup> ليندة بلحارث، "طبيعة نظام الرقابة على الصرف في الجزائر"، مجلة المعارف؛ المجلد 04، العدد 06، المركز الجامعي أكلي محند، البويرة، الجزائر، 2009، ص 206.

\* يعتبر قانون 144/63 المؤرخ في 13 أكتوبر 1963 تاريخ تأسيس البنك المركزي الجزائري.

<sup>4</sup> بونوة سمية ونوري منير، "النمذجة السياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2018، ص 125.

وكان الهدف منه هو:

- إعادة توجيه الواردات.
  - كبح الواردات الكمالية والحفاظ على العملة الصعبة.
  - حماية الإنتاج الوطني وتحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة.
- ب. الاحتكار المباشر: إقامة رقابة على العمليات التجارية مع الخارج بواسطة مجموعة من الهيئات المسيرة مباشرة من طرف الدولة.<sup>1</sup>
- ت. تحقيق المزيد من الاستقلالية: قامت الجزائر بتوسيع مجال المبادلات منتهجة في ذلك سياسة تنوع علاقاتها التجارية وإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع مختلف البلدان.
- ث. تنصيب الأجهزة القائمة بعمليات التصدير والاستيراد: في نهاية عام 1963 أنشئ الديوان الوطني للتجارة الخارجية (ONACO) وأسندت إليه وظيفة تموين السوق الوطنية خاصة بمواد الاستهلاك (القهوة، السكر... الخ)، ويعتبر هذا الديوان أول تجربة مارست خلالها الدولة رقابتها على التجارة الخارجية، وفي عام 1964 تم إنشاء الجمعيات المهنية للشراء (GPA)، وتم تقسيم التجمعات إلى 5 فروع: (الخشب ومشتقاته، النسيج والقطن، الحليب ومشتقاته، الجلد، والمنتجات الأخرى)، والوظيفة الأساسية لهذه التجمعات هي القيام بعمليات الاستيراد ووضع برامج الواردات.<sup>2</sup>

### 1) مرحلة الاحتكارات (1971- 1989)

اعتبرت الدولة الفترة السابقة (مرحلة الحماية) كفترة انتقالية نحو سياسة جديدة تستطيع فيها إحكام سيطرتها، واحتكار الاستيراد والتصدير بواسطة أجهزتها ويمكن تقسيم مرحلة الاحتكار إلى مرحلتين أساسيتين:

#### أ. مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971- 1977):

❖ ابتداء من جويلية 1971 تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتج المتخصص فيه، كان الهدف من هذا الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية

<sup>1</sup> سيد أحمد زهرة، مرجع سابق، ص 126.

<sup>2</sup> زايدي بلقاسم ودربال عبد القادر، "تسهيل التجارة وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد 05، العدد 05، مخبر العولمة والاقتصاد الدولي التطبيقي جامعة وهران، الجزائر، 2008، ص 46.

وإدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وكنتيجة لذلك كانت أكثر من 80% من الواردات تحت رقابة الدولة.<sup>1</sup>

❖ وقد نصت المادة الأولى من الأمر 74-12 على إنشاء البرنامج العام للاستيراد، كما تم من خلال هذا الأمر إحداث موضوع الرخص الإجمالية للاستيراد والتفرقة بين أنواعها في المادة الخامسة من نفس الأمر وتكون هذه الرخص لفائدة:<sup>2</sup>

- ✓ هيئات القطاع العمومي الحائزة على احتكار الاستيراد.
- ✓ مؤسسات الإنتاج والخدمات في القطاع العمومي لانجاز برنامجها الخاص بالنتاج والدعم والمشاريع المخططة التي تتولى مسؤوليتها.
- ✓ كما يمكن أن تمنح رخص إجمالية للاستيراد إلى مؤسسات القطاع الخاص لأجل تلبية متطلبات نشاطاتها والتي تطبق برنامجا سنويا للتموين.

### ب. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1989)

❖ في سنة 1978 عززت الدولة موقفها الاحتكاري فيما يخص نشاطات التجارة الخارجية وذلك بإصدارها للقانون 78-02 في 11 فيفري 1978 والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية وذلك في نص المادة الأولى والثانية من هذا القانون:<sup>3</sup>

- ✓ **المادة الأولى:** وفقا لما ورد في الميثاق الوطني وطبقا لأحكام المادة 14 من الدستور فإن استيراد وتصدير البضائع والسلع والخدمات بجميع أنواعها من اختصاص الدولة وحدها.
- ✓ **المادة الثانية:** لا يجوز إبرام العقود والصفقات الخاصة باستيراد أو تصدير البضائع والسلع والخدمات مع المؤسسات الأجنبية، إلا من قبل الدولة أو من قبل إحدى هيئات الدولة.

<sup>1</sup> صالح تومي، عيسى شقيب، "النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)", مجلة الباحث، المجلد 04؛ العدد 04؛ جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 32.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 15 فيفري 1974 الأمر 74-12 الصادر بتاريخ 30 جانفي 1974 المتعلق بشروط استيراد البضائع، ص 215.

<sup>3</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، الصادرة بتاريخ 14 فيفري 1978، القانون رقم 78/02 المؤرخ في 11 فيفري 1978 المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، ص 171.

❖ بصدور القانون رقم 12/86 استعاد البنك المركزي لدوره كبنك البنوك، وأعطاه تفويض ممارسة امتياز الإصدار في المادة 2 من نفس القانون والمادة 19، وسمح للمصدرين الخواص بفتح حسابات خاصة بالدينار قابلة للتحويل في المادة 40، وأعفيت الواردات والصادرات التي تتم دون دفع من إجراءات التجارة الخارجية.<sup>1</sup>

## (2) مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية 1988:

تميزت هذه المرحلة بصدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية التي ترمي في مجملها إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتكريس الطابع التجاري لمعاملاتها بالإضافة إلى المشاركة الفعلية لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد، حيث تم إصدار القانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية.<sup>2</sup>

## ثانياً: نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90

إن قانون 10/90 الصادر بتاريخ 14/04/1990 والمتعلق بالنقد والقرض قد أحدث تعديلات جذرية فيما يخص الرقابة على الصرف التي تسمح بانفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي، ولقد أعقب هذا القانون عدة نصوص قانونية تتضمن كيفية تنظيم الصرف والتجارة الخارجية، ومن هذه القوانين القانون 04/92 الصادر بتاريخ 22/03/1992 المتعلق بمراقبة الصرف ومن بين ما نص عليه هذا القانون:<sup>3</sup>

### (1) تسيير الموارد من العملات الصعبة:

لقد سمح هذا النظام للمقيمين في الجزائر من الاستفادة من تحويل العملة الصعبة مقابل الدينار في إطار الالتزامات المبرمة مع الخارج، وذلك عن طريق البنوك والمؤسسات المالية، ويعتبر تسيير جميع الموارد من العملة الصعبة المتأتية من تصدير المحروقات، المواد المنجمية، القروض الخارجية والقروض الموجهة لتمويل ميزان المدفوعات من صلاحيات بنك الجزائر.

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 20 أوت 1986، القانون رقم 12/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض، ص 1425.

<sup>2</sup> سيد أعمر زهرة، مرجع سابق ذكره، ص 127.

<sup>3</sup> بن قدير علي، "دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازي في الجزائر (1970-2010)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص تسيير مؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص ص 133-134.

**(2) تدخل الوسطاء المعتمدين:**

يضع هذا النظام المجال القانوني الذي ينشط فيه البنوك والمؤسسات المالية، إذ تم اعتمادها كوسيط مالي وحددت مهامها والتزاماتها فيما يخص معالجة العمليات التي تتم بالعملة الصعبة.

**(3) حسابات العملة الصعبة:**

سمح هذا النظام للمقيمين ولغير مقيمين فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى البنوك المعتمدة، ويمكن الإيداع في شكل ودائع تحت الطلب أو لأجل، وتستفيد ودائع الأشخاص الطبيعية من مكافأة حسب الأجل المحدد لها، وتستفيد ودائع الأشخاص المعنوية من مكافأة ابتداء من الشهر الثالث وعلاوة أخرى ابتداء من الشهر السادس.

**(4) القواعد المنظمة لتسديد الصادرات والواردات:**

تخضع جميع عقود تصدير واستيراد السلع إلى ضرورة التوظيف المصرفي لدى إحدى البنوك الوسيطة المعتمدة، التي تتكفل بتحويل التدفقات المالية من وإلى الخارج، ويعتبر هذا التوظيف أداة من أدوات الرقابة على الصرف في يد الجهاز المصرفي وكذا الجمارك الوطنية.

**الفرع الثاني: نظام التعويم للدينار الجزائري**

تم اعتماد طريقة التسعير لتحديد سعر الصرف في سبتمبر 1994 إلى غاية 1995، وتمثل هذه الطريقة مرحلة انتقالية للمصارف ومهلة لإعداد التنظيمات، والإجراءات والموارد البشرية الواجب توفيرها لمواجهة متطلبات السوق، بدأ بنك الجزائر بتسيير الدينار الجزائري وفقا لنظام التعويم المدار لسعر الصرف بداية من 1996، وهذا بالتدخل في سوق الصرف بين البنوك.<sup>1</sup>

**أولاً: الدينار الجزائري وظاهرة الخوف من التعويم**

عرف الدينار الجزائري خطوات تدريجية في انتقاله من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف يقول المسؤولون عن السلطات النقدية في الجزائر أنه نظام التعويم المدار، وهذا يؤكد أن نظام صرف الدينار الجزائري سلك هو الآخر مسلك الظاهرة التي تكلم عنها صندوق النقد الدولي، وهي تدعيم الثنائية القطبية والتوجب نحو أحد القطبين وهو قطب التعويم.

<sup>1</sup> شوشان زهير، "تقيات أسعار الصرف وأثارها على الميزان التجاري" - دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2014)، مذكرة ماستر أكاديمي غير منشورة في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014-2015، ص ص 84-85.

## 3) أسباب ظاهرة الخوف من التعويم

ترجع ظاهرة الخوف من التعويم إلى ثلاثة أسباب رئيسية يمكن إيجازها فيما يلي:

- ❖ عدم وجود تنبؤات للدول النامية تخص مختلف التطورات التي تصيب الأسواق المالية العالمية خاصة عند ظهور الاختلالات بهذه الأسواق.
- ❖ ترك العملة المحلية للدولة خاضعة لقوى العرض والطلب مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة.
- ❖ عدم فعالية سلطات النقد نتيجة ضعف الكفاءات الموجودة وقلة خبرتها إضافة لضعف الهيكل الاقتصادي.

## الفرع الثالث: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري

لقد مرت الجزائر بمرحلة حرجة فيما يخص تسيير الدينار وذلك في فترة التسعينات، حيث تعرضت لضغوط كبيرة نتيجة عدم كفاية احتياطات الصرف وارتفاع المديونية الخارجية، والرقابة التي أدت إلى جعل قيمة الدينار مغالة فيها فضلا عن اتساع الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

- ❖ في سنة 1990 قامت الجزائر بأول تخفيض رسمي للدينار الجزائري، حيث انتقل سعر الصرف من 8,93 دينار جزائري سنة 1990 إلى 18,47 دينار جزائري سنة 1991 مقابل دولار واحد.
- ❖ وأعدت الجزائر التخفيض سنة 1994، وقد جاء في إطار سياسة التعديل الهيكلي 1994 بحوالي 50% على مرحلتين:

- ✓ المرحلة الأولى: في مارس/أفريل 1994 حيث فيه سعر الصرف من 24 دينار إلى 36 دينار جزائري لل دولار.
- ✓ المرحلة الثانية: في نهاية سبتمبر 1994 حيث أصبح سعر الدولار الأمريكي يساوي 41 دج لكل دولار.
- ❖ واستمر تخفيض قيمة الدينار خلال فترة التعديل الهيكلي التي خسرت فيها أكثر من 150% من قيمته حيث انتقل من 41 دج ل 1 دولار في نهاية ديسمبر 1994 إلى 60,7 دج ل 1 دولار نهاية 1998.
- ❖ كما قامت السلطة النقدية بتخفيض آخر في جانفي 2003 حيث قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح بين 2% و 5% أي أنه بلغ 79,72 دج لكل دولار.

## المطلب الثالث: سوق الصرف الرسمية والموازية في الجزائر

إن سوق الصرف الموازي هو سوق هيكلية أين يتواجد فيه بانتظام العرض والطلب على العملة الأجنبية للحصول على سعر توازني هو سعر الصرف الموازي.<sup>1</sup>

وتعتبر سوق الصرف الموازية سوق ثانوية موازياً لسوق الصرف الرسمي، بحيث يمكن التمييز بين السوق الصرف الرسمية سوق الصرف الموازية كالتالي:

**(1)** السوق الرسمية للعملة يتميز بسعر مفروض للعملة، ويسمى بسعر الصرف الرسمي أو السعر القانوني في سوق الصرف.

**(2)** السوق الموازي للصرف يتميز بسعر غير مفروض، يتحدد بحرية حسب قانون الطلب والعرض ويسمى بسعر الصرف الموازي.

والجزائر كأى بلد من الدول تتميز بوجود سوق موازية بحيث يعود ظهور هذه السوق إلى عدة عوامل أهمها:

❖ قلة وندرة العملة الصعبة.

❖ فرض قيود على المبادلات مع الخارج.

❖ تحديد حصص الاستيراد ومنع استيراد بعض المنتوجات ذات النوع الرفيع.

❖ عدم فعالية الجهاز الإنتاجي.

❖ المراقبة الصارمة التي كانت مفروضة على الاقتصاد الوطني.

❖ تدهور أسعار البترول سنة 1986 الذي ساعد على تأزم الوضعية الاقتصادية ومن سلبيات انتشار سوق الصرف الموازية في الجزائر ما يلي:

✓ عدم خضوع عمليات الصرف في السوق الموازي للضريبة وبالتالي حرمان الخزينة العمومية من مصدر دعم معتبر لميزانية الدولة.

✓ هروب حجم غير معروف من الأموال بالعملة الصعبة من الجهاز المصرفي الحكومي بسبب التسهيلات التفصيلية في التمويل بالعملة الصعبة.

<sup>1</sup> بورعدة حورية، "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر - دراسة سوق الصرف الموازي"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة؛ المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد وإدارة الأعمال، تخصص الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014، ص ص 144-145.

- ✓ تفضيل الأجانب القادمين من الخارج بصرف عملائهم في السوق الموازية بدل السوق الرسمي.
- ✓ حيازة بعض الأشخاص كتلة نقدية كبيرة من العملة الصعبة.

### المبحث الثاني: تداعيات فيروس كورونا في الجزائر

إن ظهور فيروس كورونا جعل من بلدان العالم بمثابة مريض تتداعى جميع أطراف جسمه بالألم، ولعل أكثر البلدان تضررا هي بلدان العالم الثالث لقلة الإمكانيات في مواجهة الأزمات الكبرى، والجزائر كدولة من بين هذه الدول تضررت كثيرا بفعل تفشي هذا الفيروس، مما جعل من الحكومة الجزائرية تقف على قدم وساق لمحاولة كبح جماح هذا الأخير متبعة بروتوكولات صحية مقدمة من هيئات أنشأت لمحاربة الفيروس والتقليل من حدته وتأثيره.

### المطلب الأول: فيروس كورونا في الجزائر بين المفهوم والأسباب

ظهر فيروس كورونا لأول مرة في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019، وقد صنفته منظمة الصحة العالمية كوباء عالمي بعد انتشاره في بلدان العالم والجزائر من البلدان التي أصابها الوباء.

### الفرع الأول: مفهوم فيروس كورونا

تعددت التعاريف التي اختص بها فيروس كورونا والمعروف بكوفيد 19 ولعل أهمها:

- ❖ فيروسات كورونا فصيلة واسعة الانتشار معروفة بأنها تسبب أمراض تتراوح من نزلات البرد الشائعة إلى الاختلالات الأشد وطأة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS) ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (السارس).<sup>1</sup>
- ❖ فيروس كورونا الجديد هو فيروس جديد يسبب أمراض الجهاز التنفسي لدى البشر، ويمكن أن ينتشر من شخص لآخر، تم التعرف على الفيروس لأول مرة من خلال التحقيق في وباء في ووهان بالصين.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> موقع منظمة الصحة العالمية: <http://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/question-and-answers->

[hule/q-a-detail/coronavirus-disease-covide-19](http://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/question-and-answers-hule/q-a-detail/coronavirus-disease-covide-19) page consulté le 01/06/2021.

<sup>2</sup> الموقع الرسمي لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بالجزائر: <http://covid19-sante.goo.dz>



## المطلب الثاني: واقع تطور فيروس كورونا في الجزائر

ظهر فيروس كورونا في الجزائر لأول مرة بتاريخ 25 فيفري 2020 لتدخل الجزائر دوامة تفشي الفيروس وتزايد أعدادة كالاتي:

الجدول رقم (2-1): تطور فيروس كورونا بالجزائر من حيث عدد الإصابات والوفيات وحالات الشفاء في الفترة (25 فيفري 2020 -31 ماي 2021).

التاريخ	عدد الإصابات	حالات الشفاء	عدد الوفيات
25 فيفري 2020	01	/	/
31 مارس 2020	716	46	44
30 أبريل 2020	3290	1733	406
31 ماي 2020	5388	3969	203
30 جوان 2020	4513	4169	259
31 جويلية 2020	16487	10640	298
31 أوت 2020	14100	10707	300
30 سبتمبر 2020	7036	4930	224
31 أكتوبر 2020	6412	4087	230
30 نوفمبر 2020	25257	13608	467
31 ديسمبر 2020	16411	13318	325
31 جانفي 2021	7729	6217	135
28 فيفري 2021	5753	4694	92
31 مارس 2021	4100	3440	110
30 أبريل 2021	4916	3570	160
31 ماي 2021	6905	4731	219
المجموع	129013	89839	3472

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بالجزائر: <http://covid19.sante.gov.dz>.

من الجدول رقم (2-1) نلاحظ

أكدت الدولة الجزائرية ظهور أول حالة إصابة بفيروس كورونا بتاريخ 25 فيفري 2020 عندما أظهر الفحص نتيجة إيجابية لمواطن إيطالي حط رحاله على الأراضي الجزائرية يوم الاثنين 17 فيفري 2020، وقامت الجزائر بترحيله يوم الجمعة 28 فيفري 2020 على متن رحلة خاصة من مطار حاسي مسعود الدولي.

كانت هذه الإصابة بمثابة دعوة انضمام إلى غمار الدول التي اجتاحتها الفيروس الوبائي، حيث أنه بتاريخ 31 مارس 2020 كانت الجزائر قد سجلت 716 إصابة وسجلت 44 حالة وفاة و46 حالة شفاء، لتتولى رحلة التزايد في شهر أبريل ليصل العدد الإجمالي للإصابات إلى 4006 حالة مؤكدة، وارتفع عدد الوفيات إلى 450 حالة وفاة، بينما ارتفع عدد الحالات التي تماثلت للشفاء لتصل إلى 1779 حالة، وفي شهر ماي ومع نهايته كانت الجزائر قد سجلت 9394 حالة مؤكدة منذ ظهور الفيروس بها، فيما بلغ إجمالي الوفيات 653 حالة وفاة ولتزداد حالات الشفاء التي سجلت لتصل إلى 5748 حالة.

وبقيت حالات الإصابة في ارتفاع ليكون شهر جوان بداية التزايد الكبير حيث وصلت إلى 13907 إصابة ووصلت حالات الوفيات إلى 912 حالة وتماثل 9897 مريض للشفاء من الفيروس.

❖ أما بتاريخ 31 جويلية 2020 كانت أعداد الإصابات في تزايد لتبلغ 30394 إصابة وعدد الوفيات وصل إلى 1210 حالة وفاة بينما كان 20537 مريض قد تماثل للشفاء.

❖ أما في شهر أوت وحسب آخر الإحصائيات فقد تم رصد 44494 حالة إصابة في الجزائر منذ بداية الفيروس ووصل عدد الوفيات إلى 1510 وفاة، بينما وصل عدد الحالات التي شفيت إلى 31244 حالة شفاء.

❖ لينظم شهر سبتمبر إلى باقي الأشهر ويصل عدد المصابين إلى 51530 إصابة وسجل 1734 متوفي، أما حالات الشفاء فقد وصلت إلى 36174 حالة.

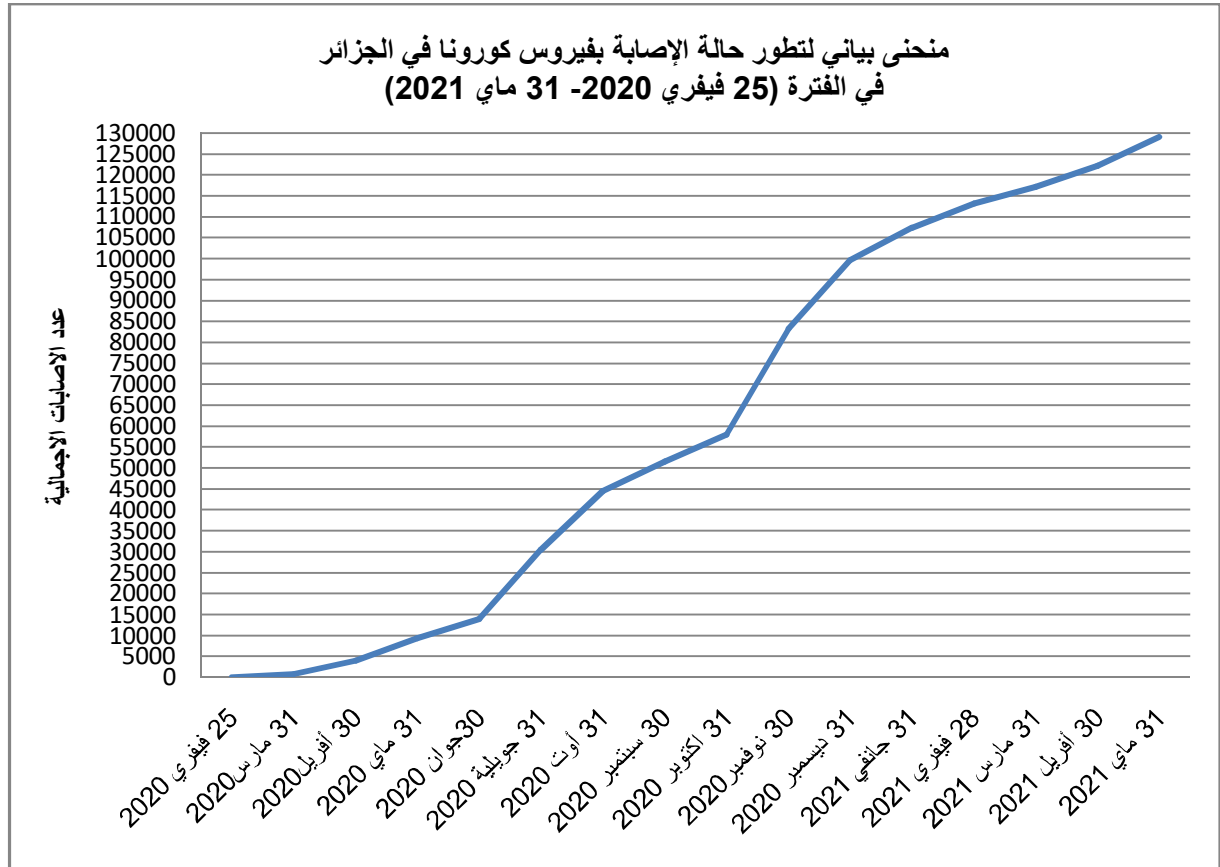
❖ يوم 31 أكتوبر 2020 بلغ عدد المصابين 57942 مصاب لتؤكد وزارة الصحة أنه تم تسجيل 1964 حالة وفاة رحمهم الله بينما سجلت 40261 حالة شفاء.

❖ لتتواصل رحلة الجزائر في تسجيل الإصابات، حيث أنه كان شهر نوفمبر بمثابة قنبلة الانفجار، وفي شهر واحد سجلت 25257 مصاب لترتفع الحصيلة الإجمالية للمصابين إلى 83199 حالة إصابة وتوفي 2431 شخصا جراء الفيروس وتم شفاء 53869 مصاب.

❖ مع نهاية عام 2020 وفي آخر شهر تم رصد 99610 حالة إصابة: لتنتهي الجزائر السنة ب 2756 حالة وفاة و67187 حالة شفاء.

- ❖ كانت سنة 2021 كتكملة للسنة السابقة بالنسبة للجزائر في تزايد حالات الإصابة حيث أنه وفي نهاية شهر جانفي كانت الحصيلة الإجمالية لحالات الإصابة قد قدرت ب 107339 مصاب، وشفى 73404 مصاب، بينما انتقل إلى رحمة الله 2891 شخص مصاب بالفيروس منذ ظهوره في الجزائر.
  - ❖ أما بتاريخ 28 فيفري 2021 كانت قد سجلت 113092 حالة إصابة لتكون هذه الحصيلة الإجمالية للإصابات بينما كانت حصيلة الوفيات الإجمالية مع نهاية شهر فيفري قد وصلت إلى 2983 شخص، بينما وصلت حالات الشفاء الإجمالية إلى 78098.
  - ❖ لينتهي شهر مارس مسجلا 117192 كحصيلة إجمالية للفيروس من حيث عدد الإصابات، أما الوفيات فقد وصلت إلى 3093 حالة وفاة، لترتفع حالات الشفاء وتصل إلى 81538 حالة.
  - ❖ وكحصيلة شهر أفريل 2021 كانت وزارة الصحة قد صرحت ب 122108 حالة إصابة منذ بداية الوباء سنة 2020، بينما صرحت ب 3253 حالة وفاة وكانت حالات الشفاء قد بلغت 85108 حالة.
  - ❖ لينتهي شهر ماي 2021 وتكون الجزائر قد سجلت 129013 حالة إصابة كحصيلة إجمالية منذ الظهور الأول للفيروس، ورصدت 3472 حالة وفاة كلية، بينما حالات الشفاء فقد بلغت 89839 حالة.
- من خلال الجدول رقم 01 يتضح لنا منحى الإصابات بفيروس كورونا في الجزائر للفترة (25 فيفري 2020-31 ماي 2021) و المتمثل في:

الشكل (2-1): يوضح منحنى الإصابات بفيروس كورونا في الجزائر للفترة (2020-2021)



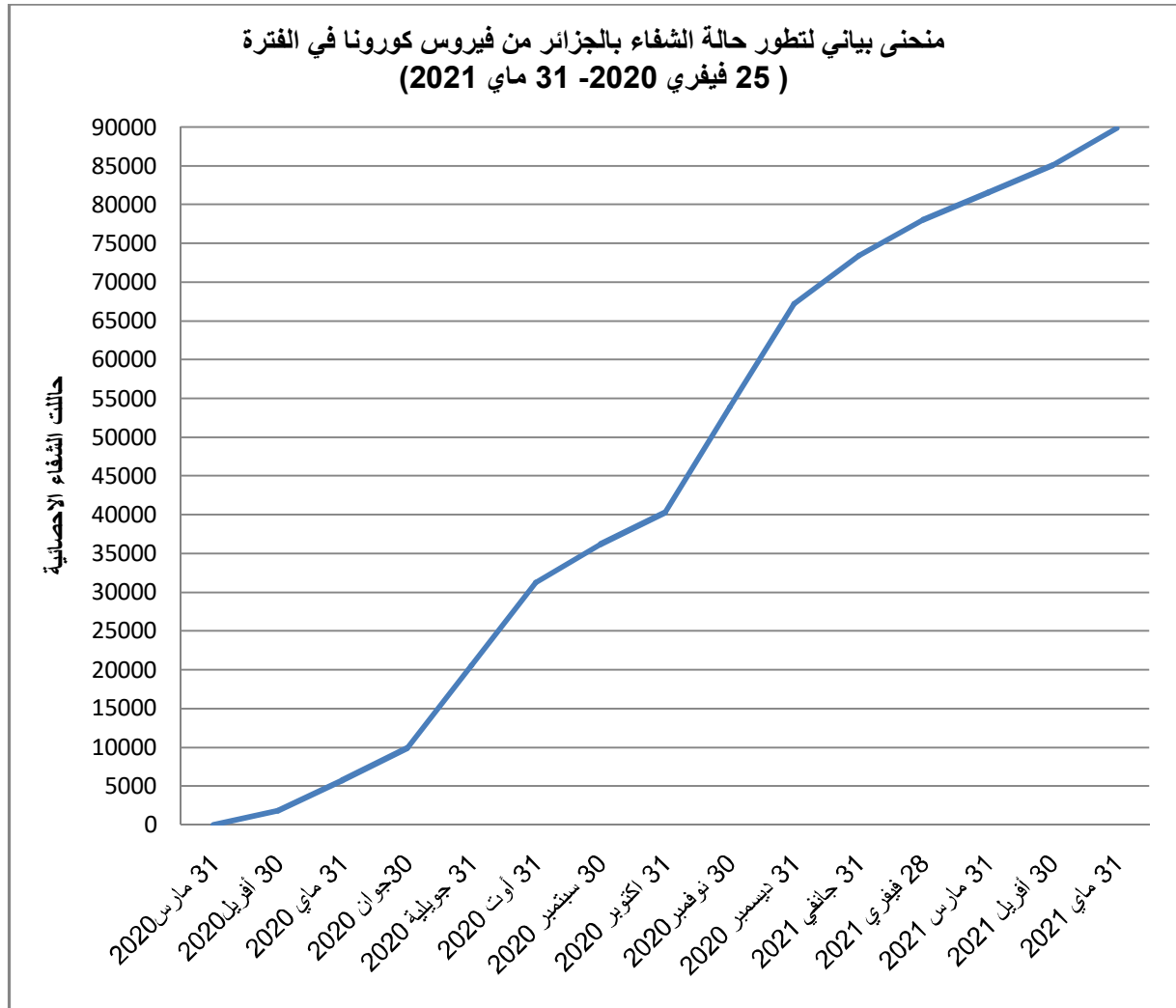
**المصدر:** من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لمتابعة تطورات فيروس كورونا في الجزائر.<sup>1</sup>

نلاحظ من خلال المنحنى البياني الذي يوضح تطور عدد الإصابات المؤكدة بفيروس كورونا في الجزائر بداية من 25 فيفري 2020 إلى غاية 31 ماي 2021 أن هناك تزايد وارتفاع في عدد الإصابات المصرح بها من قبل لجنة رصد ومتابعة فيروس كورونا في الجزائر بطريقة أقل ما يقال عنها أنها ذات وتيرة سريعة، وهذا رغم وضع الحكومة الجزائرية رفقة الهيئات المختصة خطط وإجراءات صحية وأخرى أمنية تراوحت بين فرض الحجر الصحي وعقوبات مشددة، وإجراءات ردعية في محاولة منها كبح لجام هذا الفيروس الوبائي، لكن هذا لم يمنع من تزايد الحالات لعدم احترام قواعد وشروط الحجر الصحي، واستهتار المجتمع الجزائري بخطورة الفيروس ومواصلتهم الحياة بطريقة عادية، وأيضا الغياب الواضح في رؤية السلطات في معالجة الأوضاع والتي تتراوح بين الفتح والإغلاق.

<sup>1</sup> من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لمتابعة تطورات فيروس كورونا في الجزائر.

رغم الأعداد الهائلة للمصابين إلا أنه هناك جانب مشرق وهو وجود حالات الشفاء و تزايدها مع مرور الوقت و هذا المنحنى يبين تطور حالات الشفاء من فيروس كورونا بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 25 فيفري 2020 إلى 31 ماي 2021.

الشكل (2- 2): يوضح تطور حالات الشفاء من فيروس كورونا بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 25 فيفري 2020 إلى 31 ماي 2021



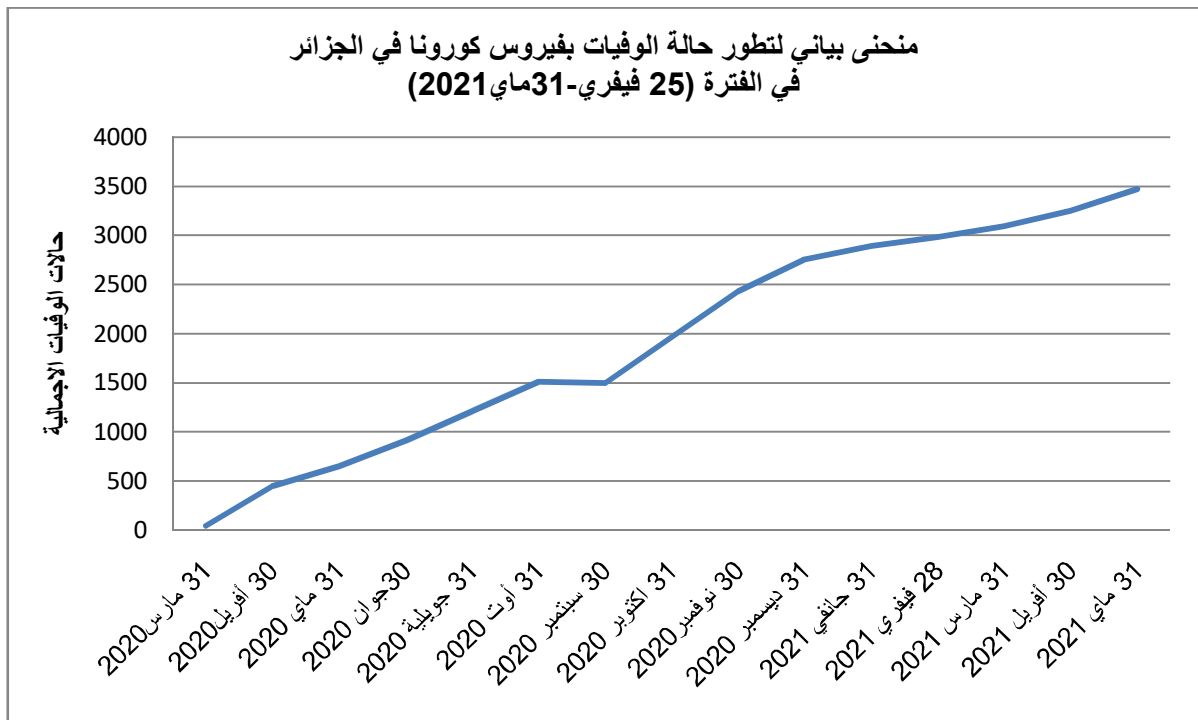
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لمتابعة تطورات فيروس كورونا في الجزائر.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لمتابعة تطورات فيروس كورونا في الجزائر.

يتبن من خلال المنحنى البياني الذي يمثل تطور حالات الشفاء من فيروس كورونا بالجزائر أن هناك ارتفاع في حالات الشفاء بداية من شهر مارس 2020، وهذا يفسر اعتماد الحكومة الجزائرية على دواء الكلوروكين إلى جانب دواء زيتروماكس الذي أثبت نجاعته في كل من الصين وفرنسا لتكتمل الجزائر رحلتها في محاولة إيجاد علاج لهذا الفيروس حيث أنه بالإضافة إلى دواء الكلوروكين فقد انطلقت الجزائر في حملة تلقيح بواسطة لقاح سبوتنيك5 الروسي في رحلة القضاء على الفيروس.

رغم تماثل المصابين بالشفاء إلا أنه في الجهة الأخرى هناك حالات وفيات تزايدت منذ فترة ظهور الفيروس في الجزائر والمنحنى المقابل يمثل تطور حالات الوفيات

الشكل رقم (2-3): يوضح تطور حالات الوفيات بفيروس كورونا في الجزائر للفترة ما بين (25 فيفري 2020 – 31 ماي 2021).



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لمتابعة تطورات فيروس كورونا في الجزائر.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لمتابعة تطورات فيروس كورونا في الجزائر.

يتبين من خلال المنحنى البياني الذي يمثل تطور حالات الوفيات بفيروس كورونا في الجزائر أن هناك ارتفاع في حالات الوفيات، حيث بدأت رحلة الوفيات ب 44 وفاة في مارس 2020 لتصل بتاريخ 31 ماي 2021 إلى 3472 حالة، وهذا وإن تم البحث عن أسباب تزايدده فهو راجع إلى عدم الالتزام بالقواعد الصحية، وعدم التبليغ عن حالات الإصابة مما يؤدي إلى التأخر في تلقي العلاج.

### المطلب الثالث: التدابير المتخذة للتصدي لفيروس كورونا بالجزائر

أعلنت الجزائر عن أول حالة مؤكدة لفيروس كورونا المستجد في 25 فيفري 2020، ومن أجل الحد من انتشار الفيروس اتخذت الجزائر عدة إجراءات على مختلف المستويات في محاولة منها لتخفيف وطأة انتشار الوباء.

#### أولاً: على المستوى الصحي

قامت الجزائر على مستوى قطاع الصحة:<sup>1</sup>

- أ. تخصيص 51 مركزاً للحجر الصحي في 15 ولاية (محافظة) عبر الجزائر لاستقبال الجزائريين الوافدين من الخارج.
- ب. تنصيب لجنة علمية مكلفة على مستوى وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بمتابعة تطورات الوباء.
- ت. رفع مستوى مخزون المستلزمات الوقائية والحماية من بينها كواشف التشخيص ودواء علاج الوباء والكمامات.

كما أوضح الوزير أن القطاع الصحي يتوفر على المستوى الوطني على:<sup>2</sup>

- ❖ 82716 سرير منها 2500 سرير تم تخصيصها للتكفل بالمصابين على مستوى 64 مصلحة للأمراض المعدية و 247 مصلحة الطب الداخلي و 79 مصلحة أمراض الرئة و 100 مصلحة في اختصاصات أخرى بالإضافة إلى 24 مصلحة للإنعاش بما 460 سرير.
- ❖ كما يمتلك أيضا 5787 جهاز للتنفس الاصطناعي والتخدير والإنعاش موزعة كما يلي:
  - ✓ 3333 جهاز للتنفس الاصطناعي.
  - ✓ 2390 جهاز للتخدير والإنعاش.

<sup>1</sup> خالد منه، "التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19) في الجزائر"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2020، ص2.

<sup>2</sup> تقرير وزارة الصحة الجزائرية عرض خلال مجلس الوزراء، ينظر: "النص الكامل لبيان الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء (الأحد 22 مارس 2020)، الإذاعة الجزائرية، شوهدي في 2021/06/01.

✓ يملك 64 سيارة إسعاف طبية مجهزة بآلة تنفس اصطناعية.

### ثانياً: على المستوى الاقتصادي

تمثلت الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمحاولة تخفيف شدة أثر الفيروس على اقتصادها الوطني والذي عرف تزعزعا كبيرا بفعل كوفيد19 الذي قد شل معظم القطاعات الحساسة التي تعرف حركة اقتصادية ومن بين التدابير المتخذة هناك:<sup>1</sup>

- ❖ تخفيض قيمة فاتورة الاستيراد من 41 إلى 31 مليار دولار.
- ❖ تخفيض نفقات ميزانية التسيير ب 30% دون المس بأعباء الرواتب.
- ❖ التوقف عن إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية، مما سيوفر للجزائر حوالي سبعة مليار دولار.
- ❖ تأجيل إطلاق المشاريع المسجلة أو قيد التسجيل التي لم يشرع في إنجازها ما عدا في مناطق الظل، وكذا المشروع المتعلق بدراسة مستشفى مكافحة السرطان بالجلفة.
- ❖ الإبقاء دون مساس على النفقات المرتبطة بقطاع الصحة، وتدعيم وسائل محاربة تفشي وباء كورونا والأمراض الوبائية بصفة عامة.
- ❖ الإبقاء دون مساس على مستوى النفقات المرتبطة بقطاع التربية.
- ❖ التكفل في قانون المالية التكميلي عند إعدادة بخسائر المتعاملين الذين تضرروا من تفشي الوباء.
- ❖ تكليف الشركة الوطنية سوناطراك بالتخفيض من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14 إلى 7 مليار دولار قصد الحفاظ على احتياطي الصرف.

### ثالثاً: على المستوى الاجتماعي

قامت الجهات المعنية على المستوى الاجتماعي بما يلي:

- (1) وقف الدراسة في المدارس والجامعات لمنع تفشي فيروس كورونا من خلال:<sup>2</sup>
- ❖ إغلاق مدارس التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي.

<sup>1</sup> سهايلية سماح، "الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 05، العدد 03، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2020، ص33.

<sup>2</sup> سهايلية سماح، مرجع سابق ذكره: ص32.

- ❖ إغلاق الجامعات ومعاهد التعليم العالي.
- ❖ إغلاق المؤسسات التكوينية (مؤسسات التدريب المهني).
- ❖ إغلاق مدارس التعليم القرآني والزوايا وأقسام محو الأمية.
- ❖ إغلاق المؤسسات التربوية الخاصة ورياض الأطفال.

## (2) وضع تدابير التباعد الاجتماعي

حيث جاءت المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 20-69 بتحديد تدابير التباعد الاجتماعي الموجهة للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد19) ومكافحته، حيث ترمي هذه التدابير إلى الحد من الاحتكاك الجسدي بين المواطنين في الفضاءات العمومية وأماكن العمل،<sup>1</sup> وجاءت المادة 02 من نفس المرسوم بقرار تطبيق التدابير على كافة التراب الوطني لمدة 14 يوما يمكن رفعها أو تمديدتها حسب الحاجة وتم أيضا:

### ❖ تعليق نشاطات نقل الأشخاص

وهو ما جاء في المادة 03 من المرسوم وقد تعلق الأمر بكل من الخدمات الجوية للنقل العمومي للمسافرين على الشبكة الداخلية، والنقل البري في كل الاتجاهات، ونقل المسافرين بالسكك الحديدية، والنقل الموجه بالمترو والمصاعد الهوائية والترامواي.

### ❖ تنظيم نقل الأشخاص

وهو ما جاء في المادة 04 من المرسوم التنفيذي من أجل ضمان استمرارية الخدمة العمومية والحفاظ على النشاطات الحيوية.

- ❖ غلق المحلات ومؤسسات الترفيه والتسلية والعرض والمطاعم: وهو ما جاء في المادة 05 من المرسوم.
- ❖ وضع عطل استثنائية مدفوعة الأجر خلال مدة تطبيق التدابير: وهو ما نصت عليه المادة 06.
- ❖ إصدار الحجر الجزئي على الولايات الأكثر تضررا وإمكانية تعميمه على كامل التراب الوطني.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 26 رجب عام 1441 الموافق ل 21 مارس 2020، المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد19) ومكافحته، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة بتاريخ 21 مارس 2020، ص ص 6-7.

<sup>2</sup> المرسوم التنفيذي رقم 20-70 المؤرخ في 29 رجب عام 1441 الموافق ل 24 مارس سنة 2020، المتعلق بتحديد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد 19) ومكافحته، الجريدة الرسمية رقم 16 الصادرة بتاريخ 24 مارس 2020، ص ص 9-11.

❖ وضع إجراءات جزائية وفرض عقوبات على كل مخالف لشروط التبادل أو تعليق النشاطات.

### المبحث الثالث: دراسة تأثير فيروس كورونا على سعر صرف الدينار الجزائري

يتعرض العالم بأكمله في الوقت الحالي إلى أخطر اجتياح وبائي عرف بفيروس كورونا، حيث أنه وفي وسط حالة الخوف من التأثير الصحي للوباء، ظهرت أعراض تأثيره على الجانب الاقتصادي، وقد شمل معظم اقتصاديات دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث أن التأثير كان على أوجه في الدول النامية لغياب الديناميكية في مواجهة الأزمات والجزائر كباقي الدول عانت من تبعيات وتداعيات الفيروس، فبالإضافة إلى الحصيلة البشرية كانت الحصيلة الاقتصادية أشد وقعا وأقوى عمقا مع تزايد التكاليف المسطرة لمواجهة الفيروس واستمرار أزمة النفط وانخفاض أسعاره، مما أثقل كهل الخزينة العمومية وأثر على احتياطي الصرف، مما جعل سعر صرف الدينار الجزائري يتخبط وسط مستنقع الأخطار.

### المطلب الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي في الفترة (2014-2021)

أغلب إيرادات الجزائر تتم بالدولار الأمريكي كون البترول مسعر بالدولار والحقوقات تمثل أكثر من 95% من مجمل الصادرات ومع ظهور فيروس كورونا، وإتباع إجراءات الغلق الاقتصادي، وانخفاض أسعار البترول كنتيجة لذلك فقد عرف الدينار الجزائري تدهورا وتذبذبا كبيرا مقابل الدولار الأمريكي في مجال الصرف والجدول التالي يبين تطور سعر صرف الدولار الأمريكي والدينار الجزائري قبل ظهور فيروس كورونا وعند ظهوره:

### الجدول رقم (2-2) : سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي خلال الفترة (2014-2021).

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار (الوحدة: دينار جزائري)	80.5606	100.4641	109.4654	110.9610	116.6169	119.3606	126.76	133.06

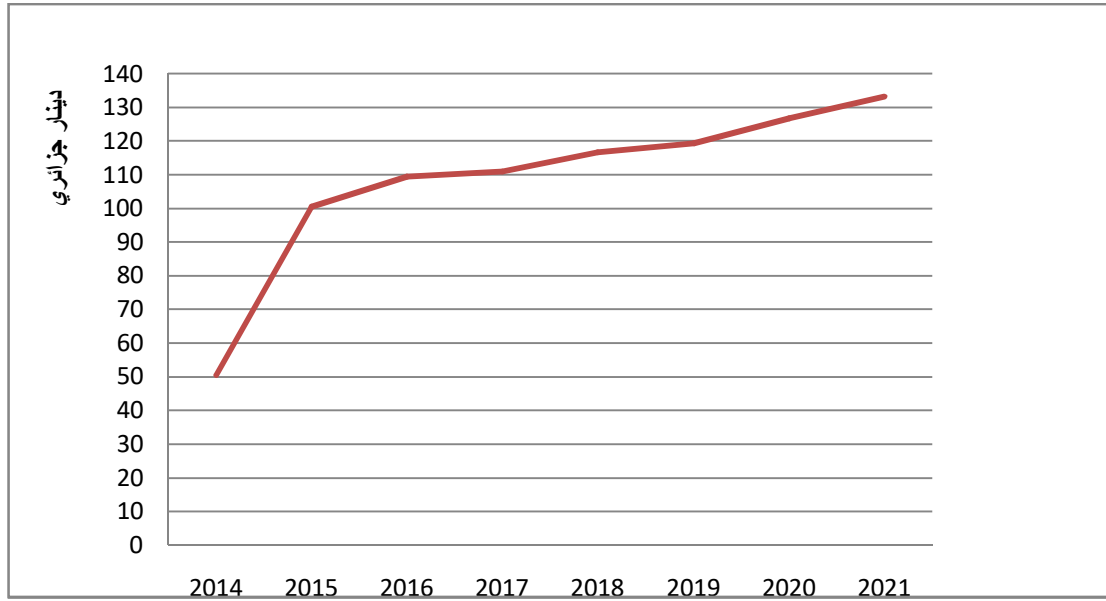
المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 40 إلى 49 (سنة 2014-2019).

### الموازنة العامة لسنة 2020 فيما يخص سنوات 2020-2021.

من خلال الجدول يتضح أن سعر الصرف للدولار عرف ارتفاعا عبر السنوات 2014 إلى 2021 وهذا ما

يوضحه الشكل الموالي:

## الشكل رقم (2-4) : تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي (2014-2021)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-2) باستعمال برنامج Excel.

من خلال الشكل أعلاه يرى أن تطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار في ارتفاع مستمر في الفترة (2014-2021)، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وتراجع مكانته بين العملات في العالم، ففي سنة 2014 عرف ارتفاع سعر متوسط بلغ 80,5606 دينار للدولار الأمريكي الواحد، وهذا راجع إلى بداية الأزمة النفطية لنفس السنة، وارتفاع قيمة الدولار مقابل مختلف العملات باعتبار أن النفط مقوم بسعر الدولار الأمريكي والجزائر قيمة صادراتها تتأني بنسبة 95% من البترول، والذي يعد كسلعة أساسية يتأثر بشكل كبير بتغيرات الدولار في سوق الصرف ومع ارتفاع الدولار، فإن البترول هو الآخر يعرف ارتفاع في حصيلته التكاليف المستخدمة في الإنتاج بالنسبة للدول التي تقع خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية، مما يؤدي إلى نقص الطلب عليها الأمر الذي يدفع لا محالة سعرها للتراجع.

أما سنة 2015 فقد عرف سعر الصرف ارتفاعا مقارنة بالسنة السابقة ليصل إلى 100,4641 دينار جزائري بنسبة قدرت ب 19,9035٪، والسبب في هذا الارتفاع الحاد هو محاولة الحكومة تعويض تقلص أسعار النفط وبيع الفرق في سعر الصرف عند تحويله للدينار الجزائري.

واستمر الارتفاع في سعر صرف الدولار وانخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابله حتى سنة 2018 ليصل إلى 116.6169 دينار جزائري للدولار الواحد وهذا راجع إلى ارتياح بنك الجزائر لسياسة نقدية تمثلت في القيام بتخفيض

قيمة صرف الدينار خاصة سنة 2017 عندما تم طبع النقود في ظل حكومة أويحي من أجل تعظيم العائدات وتغطية العجز في الميزان التجاري حيث اعتبرت عملة الجزائر الأضعف إفريقياً.

وأكمل الدينار الجزائري تراجعاً ليصل في سنة 2019 إلى قيمة 119,3606 دينار جزائري للدولار الأمريكي الواحد، وقد عاد هذا التراجع إلى تأزم الوضع السياسي في البلاد والحراك الشعبي الذي أدى إلى حملة اعتقالات واسعة لرجال الأعمال والسياسيين أصحاب المبالغ الكبيرة بتهمة السرقة والفساد الذي بدوره أدى إلى نقص العملة الصعبة، ونجد من الأسباب أيضاً تشديد الرقابة، وتجميد مشاريع الاستثمار، وكذا القروض البنكية الموجهة للاستيراد التي تعد أحد أهم الموارد المغذية للعرض في السوق السوداء للعملات من جهة أخرى نجد صعوبة الحصول على نقد أجنبي من أسباب تهاوي سعر الصرف في تلك الفترة.

أما سنة 2020 فقد وصل الدينار الجزائري خسارة النقاط أمام الدولار الأمريكي متجهاً إلى 126,76 دينار جزائري مقابل 1 دولار، حيث تأثرت أسواق الصرف سلبيًا بحالة الركود التي ضربت الاقتصاد الجزائري منذ مارس 2020 بفعل تفشي فيروس كورونا، وتراجع إيرادات البلاد من النقد الأجنبي مع فقدان أسعار النفط 60% من قيمتها خلال الربع الأول من سنة 2020، وترجع خسارة الدينار مكائنته أمام العملات إلى تبني البنك المركزي سياسة التعميم المدار وكبح فاتورة الواردات، في محاولة لحماية احتياط الصرف الأجنبي، إضافة إلى امتصاص جزء من التضخم.

وفي سنة 2021 ومع استمرار الفيروس وصل سعر 1 دولار إلى 133,06 دينار جزائري بسعر متوسط وأرجع هذا انهيار أسعار النفط نتيجة الغلق الاقتصادي.

### المطلب الثاني: تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لليورو في الفترة (2014-2021)

صنفت الجزائر الإتحاد الأوروبي أول شريك تجاري لها حيث أن أغلب تعاملات الاستيراد تتم باليورو، ومع ظهور أزمة الفيروس والأوضاع السياسية للبلاد عرف اليورو تطوراً غير مسبوق في سوق الصرف بالجزائر والجدول الموالي يبين تطور سعر صرف اليورو والدينار الجزائري قبل انتشار الفيروس وتداعياتها الاقتصادية وفي خضم الظهور والتعايش معه.

الجدول رقم (2-3) : سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لليورو خلال الفترة (2014-2021)

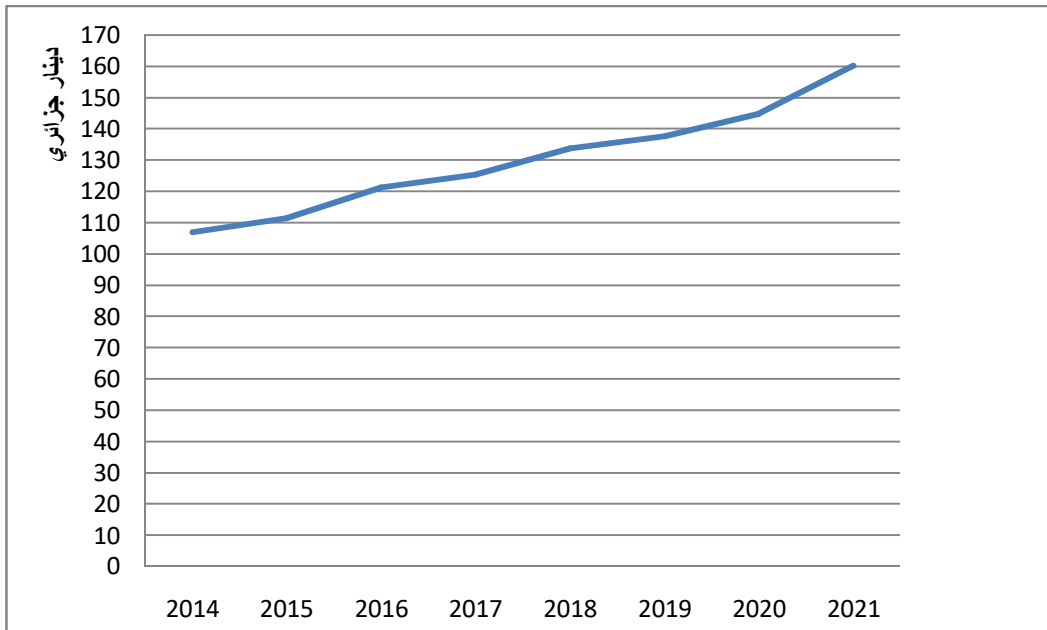
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
سعر صرف الدينار بالنسبة لليورو (الوحدة: دينار جزائري)	106,9064	111,4418	121,1766	125,3231	137,6864	133,7058	144,82	160,16

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 40 إلى 49 (سنة 2014-2019).

• الموازنة العامة لسنة 2020 فيما يخص سنوات 2020-2021.

عرف سعر صرف الدينار مقابل اليورو اتجاهها تصاعديا خلال الفترة (2014-2018)، حيث بلغ سنة 2018 قيمة 137.6864 دينار لكل 1 يورو لينخفض سنة 2019 إلى 133,7058 دينار لكل واحد يورو، ويعاود الارتفاع في السنوات 2020 و2021 وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-5): تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لليورو (2014-2021)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 03 باستعمال برنامج Excel.

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن تطور سعر صرف اليورو الأوروبي كعملة موحدة للاتحاد الأوروبي يشهد ارتفاعا ويواصل اليورو زحفه نحو الأعلى بسوق المال الجزائرية، بينما قيمة الدينار الجزائري تتهاوى حيث أنه وفي الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2018 تراجع قيمة العملة الجزائرية ب 30,78% أمام العملة الأوروبية الموحدة اليورو، ومن خلال تتبع قيمة الدينار في هذه السنوات الأربع يتضح أن قيمة الدينار الجزائري تنخفض بمؤشر سلبي، حيث أنه في

سنة 2015 بلغت قيمة 1 يورو مبلغ 111.4418 دينار جزائري جراء الأزمة النفطية وعزوف الحكومة بشكل نهائي عن قرار إزالة سوق العملة بفتح مكاتب الصرف.

❖ استمر سعر اليورو في الارتفاع ليصل في سنة 2016 إلى 121,1766 دينار جزائري لكل 1 يورو نتيجة التدابير التي اتخذتها الحكومة لمواجهة انهيار أسعار النفط وباعتبار أن الجزء الأكبر من الواردات الجزائرية تأتي من دول منطقة اليورو.

❖ في سنة 2017 وصل سعر الصرف لليورو إلى 125,3231 دينار جزائري في المتوسط، وأرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع الطلب على اليورو نتيجة القيام بنشاطات الاجتماعية كالحج والاصطياف في الخارج.

❖ ورغم تحسن أسعار النفط سنة 2018 مقارنة بالسنوات الماضية، إلا أن قيمة الدينار واصلت تراجعها أمام اليورو خاصة عند إقرار بنك الجزائر المركزي في موازنة 2017 تخفيض قيمة صرف الدينار الجزائري، والتوجه نحو طبع المزيد من الأوراق المالية، وما يترتب عنه من فائض في الكتلة النقدية في الأسواق مقابل إنتاج غير موجود، وتراجع احتياطات الصرف الجزائرية التي زادت من عدم استقرار العملة الوطنية، وارتفاع اليورو في الأسواق العالمية والجزائرية.

❖ جاءت سنة 2019 لتكسر لعنة ارتفاع اليورو في أسواق الصرف بالجزائر حيث سجل 1 يورو بالمقابل 133,7058 دينار جزائري نتيجة الأوضاع السياسية التي أفرزها الحراك الشعبي في إطار مكافحة الفساد، والحد من جرائم تضخيم الفواتير، وتهريب العملة للخارج المرتكبة من قبل العصابات الملتفة حول النظام السياسي، حيث ساهمت رياح الحراك الشعبي في كبح لجام الطلب على اليورو في السوق السوداء من خلال اطلاق موجة المتابعات القضائية ضد بارونات الفساد، ونجد أيضا من الأسباب قرار وقف التمويل غير التقليدي لأنه يعكس قلة السيولة المالية من الدينار، وأيضاً جاء الحراك ليووقف تنقل المواطنين عن السفر، وصرف الأموال خارج الجزائر تحسباً لاحتمال تراجع المستوى المعيشي، وتخوف من بوادر أزمة اقتصادية مفاجئة، وهذا ما أدى إلى تراجع الطلب عليها وتراكم العرض.

❖ وجاءت موازنة سنة 2020 متضمنة تعويماً جديدا للعملة المحلية ليصبح سعر 1 يورو يساوي 144,82 دينار جزائري في المتوسط، وقد قفز اليورو الأوروبي قفزة نوعية في الارتفاع مقارنة بتراجع سنة 2019 نتيجة تراجع مداخيل البلاد بسبب انهيار سعر النفط الذي ساهمت فيه بشكل كبير جائحة كورونا باعتبار الشريكين الأساسيين للجزائر هما الأكثر تضرراً من جائحة كورونا (اسبانيا وروسيا).

❖ ووصل سعر 1 يورو 160,16 دينار جزائري نتيجة إتباع الحكومة الجزائرية قرارات تعويم جزئية في ظل جائحة كورونا محاولة امتصاص ارتدادات الصدمة النفطية.

### المطلب الثالث: تحليل تأثير فيروس كورونا على أسعار صرف الدينار الجزائري

يعد سعر الصرف المتغير الأساسي في الاقتصاد الجزائري يتم التأثير فيه ويؤثر بدوره في عدة عوامل أهمها الصادرات والواردات وأسعار النفط، ومع تفشي وباء فيروس كورونا في الجزائر أصبح سعر الصرف يتخبط وسط موجة من الاختيارات مقابل أكثر عملتين مستعملتان في التبادلات التجارية الخارجية فيها هما اليورو والدولار الأمريكي اللذان هما أيضا شهدا موجة تغيرات بسبب النتائج التي فرضتها الجائحة الوبائية.

وباعتبار سعر الصرف أداة ربط الاقتصاد الجزائري مع الخارج حاولنا دراسة تغيرات العوامل التي يؤثر ويتأثر فيها قبل فيروس كورونا وعند ظهوره.

#### أولاً: تطور الواردات في الجزائر في الفترة (2014-2021)

جاءت أزمة النفط لسنة 2014 لتثقل كهل الخزينة العمومية في الجزائر وتعرقل الانفتاح التجاري والتطور الكبير في احتياطي صرفها الذي عاشته لتجعل من تكلفة وارداتها في حالة المريض الذي يتداعى كل سنة ومع تفشي فيروس كورونا زاد الأمر عن حده وهذا ما يبينه الجدول التالي:

#### الجدول رقم (2-4) : تطور الواردات في الجزائر (2014-2021)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الواردات (الوحدة: مليار دولار)	59,67	52,649	49,44	48,730	48,573	42	34,4	28,21

المصدر: تقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات (2014-2019)

#### • الموازنة العامة لسنة 2020 للسنوات (2020-2021)

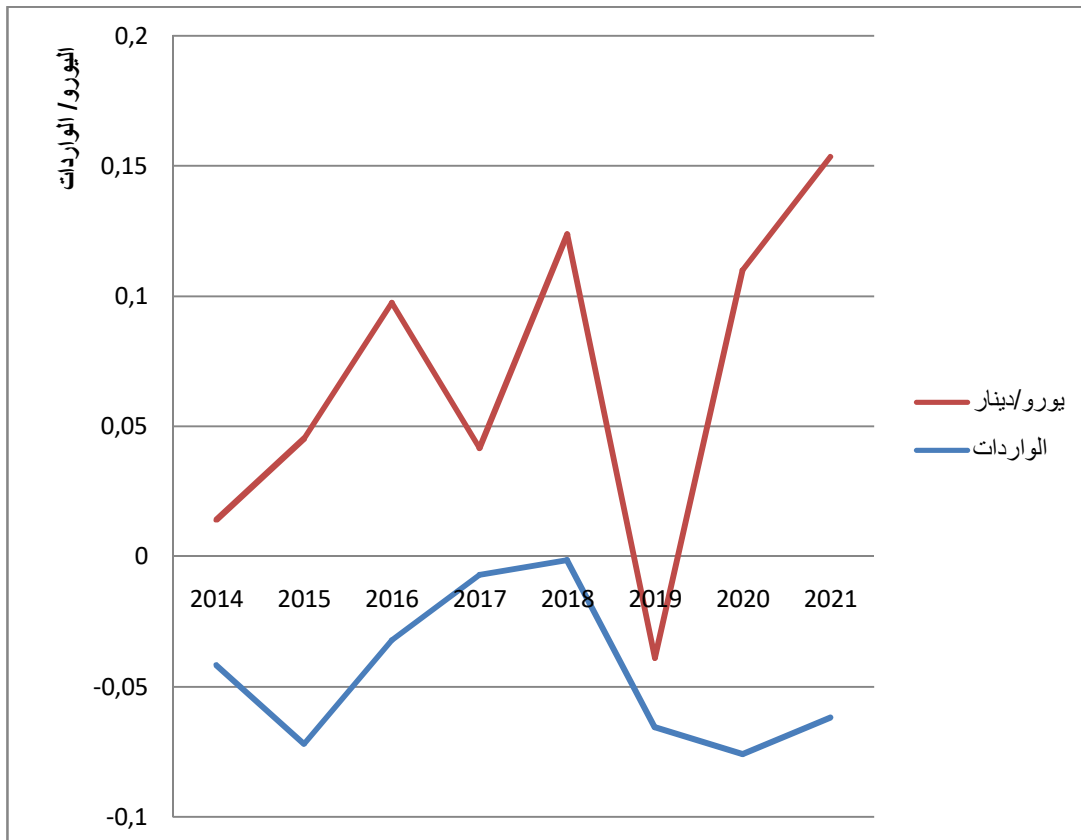
من خلال الجدول يتبين لنا أن القيمة الإجمالية للواردات في تناقص مستمر حيث أعلى قيمة لها سجلت سنة 2014 حيث بلغت 56,67 مليار دولار أمريكي، وذلك راجع إلى زيادة الطلب على التجهيزات الصناعية، والتي تحتل المركز الأول من الواردات الجزائرية، والتي تحتاجها المشاريع التنموية نتيجة النقص الداخلي، وتتوالى بعدها فيم التناقص نتيجة أزمة النفط، وأيضاً نتيجة تخفيض قيمة الدينار، وسياسة التقشف المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية، فيما يخص

كبح الواردات من خلال المنع الإرادي لبعض السلع الكمالية من الاستيراد، والقيام بطبع النقود الأمر الذي أدى إلى رفع التضخم في محاولة لتغطية العجز، بالإضافة للأوضاع السياسية التي شهدتها البلاد في محاولة القضاء على الفساد ليأتي فيروس كورونا ويكمل على واردات الجزائر ويجوؤها إلى أكثر من عاجزة حيث بلغت سنة 2020 و 2021 على التوالي قيمة الواردات: 34,4 مليار دولار أمريكي و 28,21 مليار دولار أمريكي حسب الموازنة العامة لسنة 2020 بسبب تناقص الطلب العالمي على النفط وهبوط الأسعار جراء الإغلاق الاقتصادي للتعاملات التجارية الخارجية.

بما أن الاتحاد الأوروبي يمثل حوالي 50% من الواردات الجزائرية فإن التناقص في الواردات وتكلفتها جعل من الطلب على العملة الأجنبية يرتفع مقابل الدينار الجزائري الذي بدوره هذا الأخير يشهد تدهورا أو انخفاضاً أمام هذه العملات خاصة مع تزايد أعداد الإصابات بفيروس كورونا.

والشكل الموالي يوضح تطور كل من سعر صرف الدينار بالنسبة لليورو قيمة الواردات في ظل فيروس كورونا وهذا بالاعتماد على الجدول رقم (2-3) والجدول رقم (2-4)

الشكل رقم (2-6): تغير سعر الصرف للدينار الجزائري/اليورو بالنسبة لتغيرات الواردات في ظل جائحة كورونا (2014-2021)



**المصدر:** من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-3) و(2-4) باستخدام برنامج Excel

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار لليورو وانخفاض قيمة الواردات بداية من 2014 التي عرفت ظهور الأزمة النفطية حيث كانت قيمة الواردات لسنة 2014 آخر قيمة مرتفعة في المقابل كان سعر صرف الدينار لليورو بلغ سنة 2014 قيمة 106,9064 دينار لكل 1 يورو نتيجة إتباع السلطات النقدية سياسة تخفيض الدينار الجزائري مقابل اليورو، وكانت نسبة التخفيض بين سنة 2014 و2015 قد بلغت 4,5354٪، وفي المقابل انخفضت الواردات سنة 2015 بنسبة 7,021٪ لتواصل الانخفاض إلى غاية 2019 رغم استمرار بنك الجزائر في إتباع سياسة التخفيض، وفي المقابل عرف اليورو أول انخفاض منذ سنة 2014 في سنة 2019 بنسبة قدرت ب 3,906 ٪ نتيجة الأوضاع السياسية في البلاد و توقف الاستثمارات وحجز الأموال لرجال الأعمال المتهمين بقضايا الفساد؛ لتأتي سنة 2020-2021 على التوالي لتكتمل التدهور والانخفاض في كل من سعر صرف الدينار مقابل اليورو وحصيلة إجمالي الواردات، حيث بلغ سعر الصرف سنة 2020 قيمة 144.82 دينار جزائري لكل واحد يورو ويرجع هذا الارتفاع في قيمة اليورو نتيجة انتهاج الحكومة لسياسة تعويم جديدة، وانخفاض أسعار البترول نتيجة تفشي وباء كورونا وإجراءات الغلق الاقتصادي وتردى العلاقات التجارية للجزائر مع شركائها التجاريين نتيجة ذلك باعتبار أن أكثر عضوين نشطان يعانيان من ويلات ارتفاع إصابات الوباء، لتكتمل سنة 2021 ارتفاع اليورو حيث بلغ 160,16 دينار جزائري لكل واحد يورو ليقابله انخفاض في جهة الواردات في محاولة لكبح حجم الاستيراد باستخدام سياسة التقشف ومنع استيراد السلع الكمالية.

### ثانياً: تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في الفترة (2014-2021)

باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد يعني فإن معظم حصيلة صادراته متأتية من قطاع المحروقات مع العلم أن هذه القيمة تكون مسعرة بالدولار الأمريكي، مما يعني عدم تأثرها وخضوعها لتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على عكس الصادرات خارج المحروقات التي تشمل السلع الاستهلاكية و سلع الزراعة والمنتجات النصف مصنعة، والتي تخضع لتغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل اليورو لأن أكثر من نصف تعاملات الاقتصاد الجزائري خارج النفط يتم مع الاتحاد الأوروبي مما يجعله المتعامل الرئيسي.

والجدول التالي يبين تغير قيمة الصادرات الإجمالية والصادرات خارج المحروقات وسعر صرف الدينار الجزائري

مقابل اليورو:

الجدول رقم (2-5): قيم الصادرات والصادرات خارج المحروقات في ظل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو في الفترة (2014-2020).

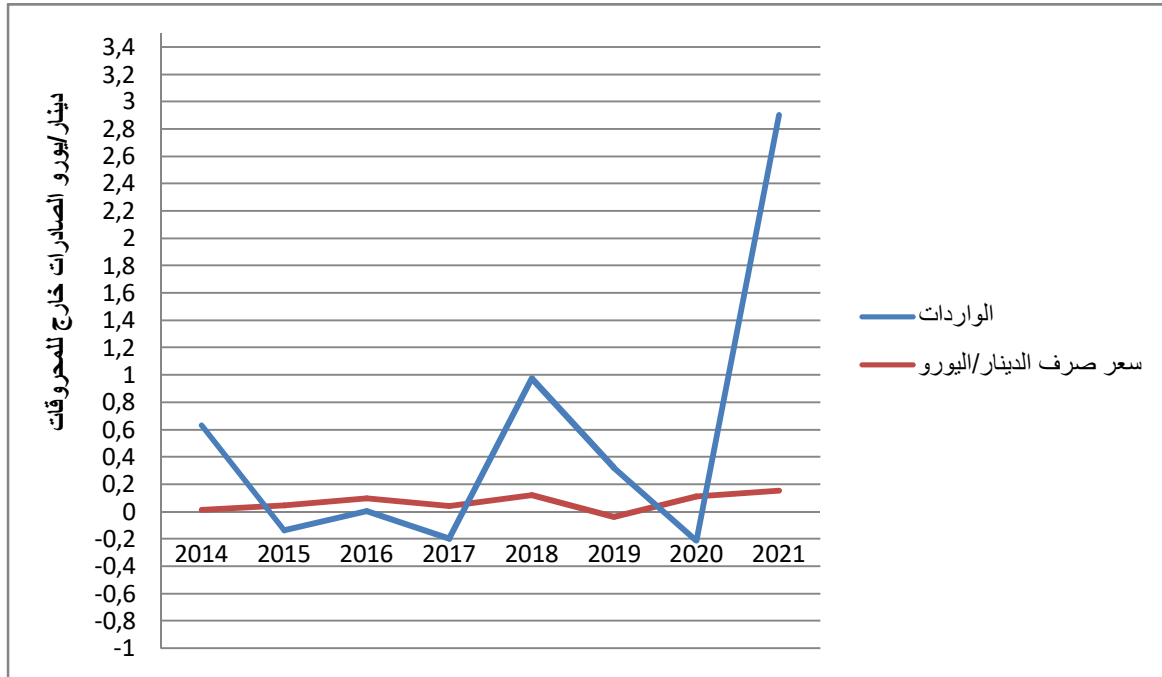
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات(الوحدة: مليار دولار)	60,129	34,565	29,301	34,569	41,115	35,5	23,8	لم تحسب بعد
الصادرات خارج المحروقات(الوحدة: مليار دولار)	1,667	1,485	1,391	1,367	2,218	2,58	2,25	5
سعر صرف الدينار/اليورو(الوحدة : دينار جزائري)	106,906	111,441	121,176	125,323	137,686	133,705	144,8	160,1
	4	8	6	1	4	8	2	6

المصدر: التقارير السنوية، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، بنك الجزائر، الجزائر، 2017-2018، ص 47.

- الموازنة العامة لسنة 2020.
- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 40-49.

من الجدول نلاحظ ارتفاع أسعار صرف اليورو بينما عرفت قيمة الصادرات خارج المحروقات انخفاضات متتالية حتى سنة 2018 و 2019 ليعاود الانخفاض سنة 2020 ثم الارتفاع سنة 2021، والسبب في التذبذب الحاصل هو عدم اهتمام الحكومة بهذا الجانب من الصناعات والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(2-7): تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لليورو وقيمة الصادرات خارج المحروقات في الفترة (2014 - 2021)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-5) بواسطة Excel.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن أزمة النفط ل 2014 أثرت بشكل كبير على قيمة الصادرات خارج المحروقات، حيث سجلت انخفاضا سنة 2015، ونرى أن تطبيق السلطات النقدية سياسة تخفيض قيمة الدينار مقابل اليورو، وجعله يخسر من قيمته كعملة محلية، وهو ما أثر انخفاض الصادرات ليواصل الدينار الجزائري انخفاضاته التي تعزى إلى سياسة التقشف التي توالى عليها الحكومة الجزائرية وقيامها بالتمويل غير التقليدي أو ما يعرف بطبع النقود، حيث أنه وفي سنة 2017 لجأت الحكومة برئاسة رئيس الوزراء أحمد أويحيى لطبع العملة المحلية لتغطية العجز وسداد الدين الداخلي، مما أفقد العملة الوطنية قيمتها في الأسواق العالمية والتعاملات وأهلك قيمة الصادرات لتأتي سنة 2018 وترفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات لتصل إلى 2.218 مليار دولار ويكمل عام 2019 الانخفاضات في كلا الجانبين لانهيار أسعار النفط والوضع السياسي للبلاد والتغيير في الحكومات.

بينما سنة 2020 حملت معها رياح أزمة جديدة على الجانب الصحي والاجتماعي والاقتصادي في العالم ككل وفي الجزائر خاصة، حيث أن قيمة الصادرات خارج المحروقات عرفت انخفاضا مقارنة بالسنة السابقة، بينما سعر صرف الدينار/اليورو عرف ارتفاعا وهو ما يعرف بالعلاقة العكسية بين سعر الصرف والصادرات، وقد أرجع انخفاض قيمة

الصادرات خارج المحروقات إلى تعليق تصدير بعض المواد الإستراتيجية بسبب تفشي فيروس كورونا بداية من شهر مارس 2020.

لتكون سنة 2021 السنة المنتظرة حيث من المتوقع وصول قيمة الصادرات خارج المحروقات إلى 5 مليار دولار حسب الموازنة العامة ل 2021 وتصريح وزير التجارة عقب التوجه نحو الاهتمام بالقطاعات المنتجة خارج المحروقات كالزراعة والصيد البحري.

### ثالثاً: تطور الميزان التجاري وأسعار النفط في الجزائر وعلاقتهم بالدولار الأمريكي في الفترة (2014-2021)

إن الاعتماد الشبه كلي للاقتصاد الجزائري على عائدات البترولية جعل من الميزان التجاري حبيس التغيرات التي تطرأ على أسعار المحروقات، والتي هي في حد ذاتها مسعرة بالدولار الأمريكي وتخضع للطلب والعرض في الأسواق العالمية. والجدول التالي يوضح قيم أسعار النفط ورصيد الميزان التجاري في ظل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي:

الجدول رقم (2-6): تطور أسعار النفط ورصيد الميزان التجاري في ظل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي في الفترة (2014-2021)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
رصد الميزان التجاري(الوحدة: مليار دولار)	0,459	18,083-	20,128-	14,412-	7,458-	6,2-	10,6-	لم يحسب بعد
سعر برميل النفط(الوحدة: دولار)	100,234	53,066	45,005	54,053	71,520	64,49	40,4	42
سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي(الوحدة: دينار جزائري)	5606.80	100,4641	109,4654	110,9610	116,6169	119,3606	126,79	133,06

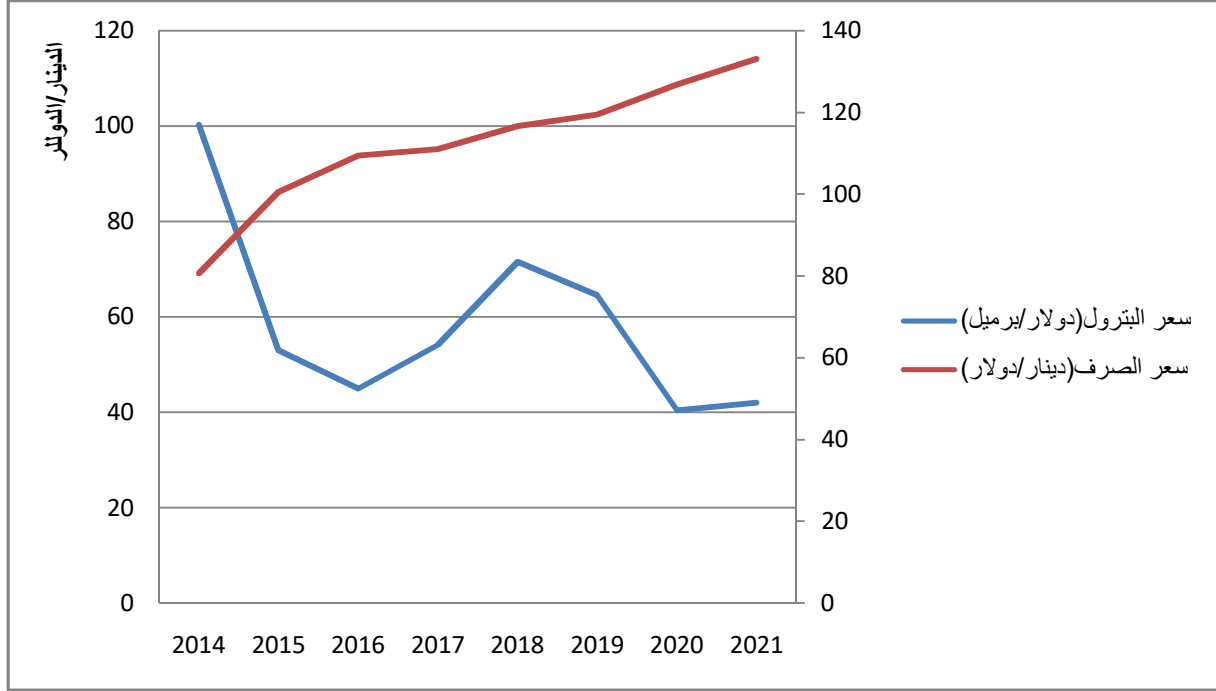
المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنة 2017-2018 ص 47.

● الموازنة العامة لسنة 2020.

● النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 40-49

ارتفاع سعر الدولار من أسباب ضعف الطلب على النفط: ذلك أن النفط مقوم بالدولار مما يجعل سعره أعلى لمستخدمي العملات الأخرى وهذا ما يبينه الشكل التالي:

**الشكل رقم(2-8): تطور سعر النفط وسعر صرف الدينار بالدولار في الفترة (2014-2021)**



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-6) باستخدام برنامج Excel.

يمثل المنحنى تغيرات أسعار النفط وتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

يمكننا أن نلاحظ أن سعر النفط قد عرف انخفاضا حادا من سنة 2014 إلى 2016 نتيجة الأزمة النفطية في منتصف 2014، في المقابل نجد أن سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري عرف ارتفاعا كبيرا خاصة من سنة 2014 إلى 2015، حيث انتقل من 80,5606 دينار جزائري لكل 1 دولار إلى 100,4641 دينار جزائري لكل 1 دولار، مما يجعل من قيمة الدينار الجزائري تنهوى، وأرجع هذا الانخفاض الشديد في قيمة الدينار إلى تخفيض قيمته أمام الدولار الأمريكي كنتيجة لانخفاض قيمة مداخيل الجزائر من العملة الصعبة لقلة الطلب على النفط في الأسواق الدولية، مما يؤكد أن الدينار الجزائري يتبع طرديا التغير في أسعار النفط، كون هذا الأخير يمثل المصدر الأساسي للعملة الأجنبية من الخارج .

في سنة 2017 عرف سعر النفط تحسنا لكن انخفاض سعر الدينار بقي على حاله، وجاءت بعدها سنة 2018 لتعزز ارتفاع سعر النفط نتيجة العواصف الثلجية بكل من أوروبا وأمريكا، وتزايد الطلب عليه وتراجع المخزون

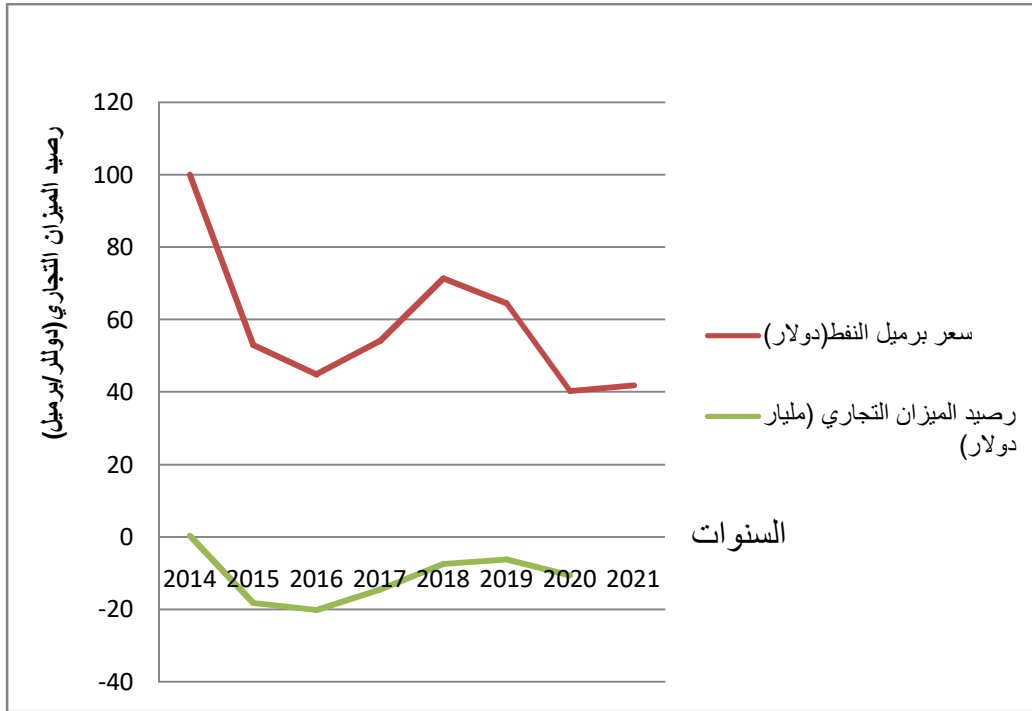
الأمريكي، والتخفيض الذي عرفته العملة الأمريكية الدولار الذي يتراوح بين 5% و 10%، واستمرار النزاع بين السعودية وإيران حول تخفيض الإنتاج النفطي، ورغم تحسن أسعار النفط إلا أن قيمة الدينار الجزائري واصلت تراجعها مقابل الدولار خاصة مع قرار بنك الجزائر المركزي بتخفيض قيمة صرف الدينار مقارنة بالدولار بنحو 20% سنة 2017، وطبع الأوراق المالية في محاولة لسد عجز الميزانية، مما يترتب عليه فائض في الكتلة النقدية في الأسواق مقابل إنتاج غير موجود وضعيف، سنة 2019 عاد سعر النفط إلى التراجع، حيث أن أسعار النفط الخام الجزائري خسرت حوالي 7 دولارات حيث بلغ سعر النفط 64,49 دولار مقارنة بسنة 2018 الذي كان 71,52 دولار بسبب تراجع الطلب في الأسواق العالمية لاسيما تحت تأثير الحرب التجارية الذي نشبت بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بسبب تبادل فرض رسوم جمركية على ضائع بعضهما البعض تصل قيمتها إلى مليارات الدولارات في المقابل واصل سعر صرف الدينار الجزائري تماويه مقابل الدولار.

أما سنة 2020 فقد أكملت سير خط الانخفاض في قيمة الدينار الجزائري وتراجع مداخيل البلاد من العملة الصعبة بسبب انهيار أسعار النفط كونه مسعرا بالدولار، مما يجعل سعره أعلى لمستخدمي العملات الأخرى، والذي ساهمت فيه جائحة فيروس كورونا وارتفاع حالات الإصابات به، وتزايد تكاليف مواجهته من استيراد اللقاح والمستلزمات الطبية، حيث أن الوباء وضع الحكومة أمام تحديات كبيرة جعلها تضطر إلى اعتماد موازنة تقشفية، ففيروس كورونا قد أثقل كاهل الجزائر، بالإضافة إلى أزمة انهيار أسعار البترول خوفا من انتشار الأخير، إضافة إلى الحرب النفطية الطاحنة بين القطبين الأساسيين في عالم النفط روسيا والسعودية.

أما سنة 2021 فالمتوقع هو ارتفاع سعر النفط نتيجة النجاح في تطوير عدد من اللقاحات وبعض أنواع العلاجات له وارتفاع عدد حالات الشفاء من الفيروس رفع من التوقعات حسب تقارير صندوق النقد الدولي، ويمكن القول أن هبوط الدولار الأمريكي دعم السلع الأولية كالنفط على ارتفاع أسعارها وجراء توقعات بتراجع متزوجات النفط الخام في الولايات المتحدة بأكثر من 10% بسبب عاصفة شتوية، ويعود انخفاض وتراجع الدولار الأمريكي إلى تخفيض أسعار الفائدة من طرف البنك المركزي الأمريكي، مما يؤكد أن هناك علاقة عكسية بين سعر الدولار وسعر النفط.

إن الاعتماد الشبه كلي على الصادرات البترولية جعل الميزان التجاري الجزائري خاضعا وتحت سيطرة التطورات التي تطرأ على أسعار البترول في الأسواق الدولية والشكل التالي يوضح العلاقة بين أسعار النفط وصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2014-2021):

الشكل رقم (2-9): تطور رصيد الميزان التجاري وسعر النفط في الفترة (2014-2021)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-6) باستعمال برنامج Excel.

يتبين من الشكل العلاقة الطردية بين سعر النفط ورصيد الميزان التجاري أي أنه كلما انخفض أو ارتفع سعر النفط يقابله ارتفاع أو انخفاض في رصيد الميزان التجاري كما هو الحال في الجزائر، وهذا راجع إلى أن 95% من صادرات الجزائر تعتمد على النفط الذي يخضع للتسعير بالدولار والذي يشهد تراجعاً أمام اليورو، لذلك فإن تدهور سعر صرف الدولار يؤثر سلباً على عائدات المحروقات، وكلما انخفض الدولار وتراجع أمام اليورو انخفضت القدرة الشرائية لعائدات المحروقات وتكون عجز في الميزان التجاري، وبالتالي فإن أي تذبذب على سعر البترول حتماً سيؤثر في رصيد الميزان التجاري ويسبب لها عجز وذلك من خلال انخفاض الصادرات، ومنه فإن جلب العملة الصعبة من الخارج في الجزائر مرتبط باستقرار أسعار النفط وهو كنتيجة من شأنه التأثير على استقرار أسعار الصرف التي جعلت من قيمة الدينار الجزائري تندرج إلى الأسفل منخفضة لتعلن عن جعلها أضعف عملة إفريقيا لتأتي جائحة فيروس كورونا سنة 2020 و تكمل إضعاف العملة الجزائرية حيث أرفع العجز في الميزان التجاري نتيجة الأوضاع التي سيطرت على البلاد في تلك الآونة نتيجة تدهور أسعار البترول خوفاً من زيادة الإصابات بهذا الوباء.

## خلاصة الفصل

في طريق الجزائر نحو إصلاح سعر الصرف وجعله ذا قيمة بين العملات منتهجة عدة إجراءات وفق مراحل متبعة نظام الصرف المعروف بالتعويم المدار وتحت فرض رقابتها وسيطرتها المحكمة على البنك المركزي الجزائري تناست أنها في خضم أزمة نفطية جعلت من صادراتها تتآكل بصفة كبيرة بطريقة عشوائية كون معظم مداخيل الصادرات تتأتى من قطاع المحروقات، وفي محاولة الحكومة الجزائرية التعافي من أزمة النفط الخانقة لسنة 2014 عصفت جائحة كورونا سنة 2020 برياح أكثر شدة أثقلت كهل الجزائر بسبب ارتفاع التكاليف الخاصة بتدابير مواجهته هذا من الجانب الصحي ففيروس كورونا جعل من سعر صرف الدينار الجزائري يسبح في فضاء لا متناهي من الانخفاضات مقابل العملات الصعبة وربما أكثرهم هم الدولار الأمريكي واليورو كون أكثر تعاملات الاقتصاد الجزائري يتم بهما فسياسة الجزائر وحكومتها التقشفية وانهميار أسعار البترول نتيجة التخوف من فيروس كورونا والقيام بتخفيض قيمة العملة في محاولة لسد العجز في الميزان التجاري أهلك سعر الصرف.



الخاتمة

حاول هذا البحث تقصي تأثير فيروس كورونا على سعر صرف الدينار في الجزائر، لما له من تأثير بالغ الأهمية في الاقتصاد، ونجد أن سعر الصرف تم تدوله أيضا باعتباره حلقة وصل وأداة ربط بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد الخارجي. وبناء على هذا فإن الجزائر من بين الدول التي أثر فيروس كورونا على جميع مؤشرات اقتصادها إلى جانب الحصيلة البشرية الكبيرة، فانتشار هذا الوباء أثر على مداخيل الصادرات التي تمثل 95% من المحروقات والمسعرة بالدولار الأمريكي، وأثر على مداخيل الواردات من الجهة المسعرة باليورو، مما يؤدي إلى تحصيل لا حاصل أنه أثر على سعر صرف العملة الوطنية " الدينار الجزائري" أمام العملات الصعبة، وجعل منه العملة الأضعف إفريقيا نتيجة سلسلة التخفيضات التي طالته، وانخفاض أسعار البترول جراء الإغلاق الاقتصادي الذي فرضه وباء كورونا خوف من الإصابات.

## 1) اختبار صحة الفرضيات

وقد تم اختبار فرضيات البحث للتوصل إلى:

❖ **الفرضية الأولى:** سعر الصرف ما هو إلا عدد الوحدات من عملة معينة مقابل عملة أخرى.

أثبتت الدراسة أن سعر الصرف هو سعر مبادلة العملة بوحدات عملة أخرى أو هو عدد الوحدات من عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة بلد آخر وعليه فقد تحقق صدق الفرضية.

❖ **الفرضية الثانية:** فيروس كورونا أثر سلبا على سعر صرف الدينار مقابل العملات الصعبة كالدولار واليورو من خلال التغير في أسعار النفط و رصيد الميزان التجاري.

توصلت الدراسة أن الميزان التجاري الجزائري وخلال أزمة فيروس كورونا عرف عجزا كبيرا نتيجة الغلق الاقتصادي، وتراجع الصادرات بسبب انهيار أسعار النفط الذي يمثل عائداته حصة الأسد من الصادرات، وبالتالي تدهور سعر صرف الدينار مقابل الدولار كونها العملة التي يسعر بها النفط، ونجد في جهة الواردات انخفاض كبير نتيجة أن أكبر متعاملين مع الجزائر من أوروبا بهما أكبر حالات إصابة إضافة أن الواردات مسعرة باليورو، وهذا ما أدى إلى العجز في الميزان التجاري، وانخفاض سعر صرف الدينار الجزائري أمام العملات الصعبة ومنه الفرضية صحيحة.

## (2) نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها:

- ❖ سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد الوطني والاقتصادي التجاري.
- ❖ تفسر نظريات سعر الصرف تحركات سعر الصرف بربطه بعدة متغيرات وعوامل اقتصادية، وأخرى فنية أهمها معدلات الفائدة والتغير في قيمة الصادرات والواردات وظروف السوق من شائعات.
- ❖ يتعرض سعر الصرف لعدة مخاطر نتيجة تغيرات قيمة العملة.
- ❖ أن سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم يعزز من مكانتها بين العملات بل جعلها عرضة لانخفاضات أخرى أفقدها قيمتها.
- ❖ قيام الحكومة الجزائرية بإصدار أحكام ردية كثيرة نتيجة انتشار فيروس كورونا في محاولة منها السيطرة عليها.
- ❖ أثر فيروس كورونا على سعر صرف الدينار الجزائري من خلال تزايد الإصابات في العالم وسرع بانهيار أسعار النفط الذي بدوره أثر على قيمته الصادرات وأدى إلى عجز الميزان التجاري وانخفاض قيمة الدينار الجزائري.

## (3) التوصيات والمقترحات

على ضوء النتائج المستخلصة يمكن الخروج بجملة من التوصيات يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- ❖ تشجيع الصادرات خارج المحروقات وعدم الاعتماد الشبه كلي على النفط.
- ❖ ضرورة الالتزام بالتدابير الاحترازية التي وضعتها الحكومة الجزائرية في إطار مواجهة فيروس كورونا.
- ❖ محاولة تقليل حجم الواردات والابتعاد عن السلع الكمالية لجعل الميزان التجاري يتعافى من عجزه.
- ❖ تنويع الاحتياطات من العملة الصعبة لجعل سعر الصرف يحظى بالقليل من الاستقرار.



# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

- أولا : الكتب
- أمين صيد، " سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات"، مكتبة الحسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2013.
- أيت يحي سمي، "التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع"، مجلة الباحث، المجلد09، العدد09، جامعة تبسة، الجزائر، 2011.
- بربري محمد أمين، "مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية"-دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، المجلد05، العدد 07، جامعة الشلف، الجزائر، 2010.
- بقاسم عباس، "سياسات أسعار الصرف"، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثالث والعشرون، الكويت، نوفمبر 2003.
- بلعوز بن علي، "استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية"، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010.
- بلعوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010.
- بن يوسف نوة، "أثر التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري" - دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2015)، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد10، العدد16، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016.
- بنونة سمية ونوري منير، "النمذجة السياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد14، العدد02، جامعة حسيبة بن بوعلبي، الشلف، الجزائر، 2018.
- ثانيا :المجلات والدوريات العلمية
- جمال مساعدي، شريف غياط، "العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم"-دراسة بيانية ISSN، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي (2013-2676)، المجلد10، العدد2، جامعة الأغواط، الجزائر، جوان 2019.

- خالد أحمد على محمود، "التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وأثارها في الفكر الاقتصادي العالمي"، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019.
- رنان راضية، "دور بنك الجزائر في إدارة سياسة سعر الصرف في ظل التعويم المدار خلال الفترة(2000 - 2013)", مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 24، الجزائر، 2015/12/31.
- زايدي بلقاسم ودربال عبد القادر، "تسهيل التجارة وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد 05، العدد 05، مخبر العولمة والاقتصاد الدولي التطبيقي جامعة وهران، الجزائر، 2008.
- زرقين سورية، شيبان سمير، "دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1980- 2018)", مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020.
- سارة بوسيس، أحمد ضيف، "سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيرها على الميزان التجاري"-دراسة تحليلية للفترة (2000- 2017)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019.
- سهام مانع، محمد حداد، "أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري"، مجلة الدراسات الاقتصادية والعافية، المجلد 11، العدد 1، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2018.
- سهيلية سماح، "الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 05، العدد 03، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2020.
- صالح تومي، عيسى شقبق، "النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2002)", مجلة الباحث، المجلد 04، العدد 04، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- صبيحة قاسم هشك وآخرون، التحوط المالي لمخاطرة أسعار الصرف باستعمال أدوات الهندسة المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 06، العدد 25، العراق، 2009.
- صديقي عبد الكريم، "دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على مؤشر الأسعار في الجزائر 2014- 2017"، مجلة الحوار الفكري، المجلد 12، العدد 14، جوان 2017.
- الطاهر قانة، "اقتصاديات تصرف النقود والعملات"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2009.
- عبد الحق بوعتروس، "أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد 03، العدد 03، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005.

- عبد العاطي لاشين محمد منسى، "سعر الفائدة والبنوك والبورصات وتعريف الريا - بين فقه الجبل واجتهاد أهل العلم"، ط01، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2013.
- عبد المجيد زعلاني، "الرقابة على الصرف في الجزائر - جوانب تنظيمية وجزائية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد38، العدد01، جامعة الجزائر1 - بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، الجزائر، 200.
- عبود عبد المجيد، بلحاج فراحي، "الإصلاح النقدي في الجزائر ومقترح حذف الأصفار من الدينار الجزائري"، مجلة البشار الاقتصادي، المجلد03، العدد03، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2017.
- كيداني سيدي أحمد، قاسم محمد فؤاد، "تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من دول ال MENA"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد03، الجزائر، 2013.
- لباز الأمين، "مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر" دراسة تحليلية للنظم والنتائج بين 1964-2015، مجلة رؤى الاقتصادية، المجلد6؛ العدد11؛ جامعة السعيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2018.
- لخلو موسى بوخاري، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية"، ط01، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.
- ليندة بلحارث، "طبيعة نظام الرقابة على الصرف في الجزائر"، مجلة المعارف، المجلد04، العدد06، المركز الجامعي أكلي محند، البويرة الجزائر، 2009.
- ماهر كنج شكري، مروان عوض، "المالية الدولية - العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق"، ط01، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- مايع شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، "التمويل الدولي - أسس نظرية وأساليب تحليلية"، ط01، دار الضياء للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2015.
- محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1979.
- محمد كمال خليل الحمزاوي، "سوق الصرف الأجنبي"، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2004.
- نعمان سعدي، "خسائر الصرف بين حتمية تغطية المخاطر وقيود نظام الرقابة على الصرف - الجزائر نموذجاً"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد29، العدد01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2017.
- نور الدين مزباني، "إدارة مخاطر سعر الصرف في المؤسسات الاقتصادية" - الاستراتيجيات والوسائل -، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد02، العدد01، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2016/12/30.

- نويوة عمار، "مطبوعة في مقياس تسيير مالي دولي"، مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص نقود ومؤسسات مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013-2014.

- ثالثا : الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

- بعداد زيان، "تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، مدرسة الدكتوراه، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013.

- بلهوشي عبد المؤمن، طاهري أنيس، "أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف" —دراسة حالة الدينار الجزائري في الفترة (2006-2018) -، مذكرة ماستر غير منشورة، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2019/2020.

- بن قدور علي، "دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص تسيير مؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

- بورعدة حورية، "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر — دراسة سوق الصرف الموازي"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد وإدارة الأعمال، تخصص الاقتصاد الدولي؛ جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014.

- حاجي يوسف، "أثر تقلبات سعر الصرف الأورو دولار على التوازن الداخلي والخارجي" -دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2016 -، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018-2019.

- حريزي كوثر، بيدي سارة، "أثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار والأورو على التجارة الخارجية الجزائرية" - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008-2017، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018-2019.

- دوحة سلمى، "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها" —دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

- سيد اعمر زهرة، "انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد درابنة، أدرار، الجزائر، 2017-2018.
- شوشان زهير، "تقلبات أسعار الصرف وأثارها على الميزان التجاري" - دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990 - 2014)، مذكرة ماستر أكاديمي غير منشورة في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014-2015.
- صحراوي سعيد، "محددات سعر الصرف" - دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010.
- عبد الحميد مرغيت، "إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن" - دراسة تحليلية وتقييمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-1، الجزائر، 2017-2018.
- نوفل بعلول، "أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري" - دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017-2018.
- يونس مداني، لخضر رواق، "أثر تقلبات سعر الصرف على التوازن الخارجي" - دراسة حالة الجزائر 2000 - 2015، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018-2019.
- رابعا : المؤتمرات والملتقيات العلمية
- تقرير وزارة الصحة الجزائرية عرض خلال مجلس الوزراء، ينظر: "النص الكامل لبيان الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء (الأحد 22 مارس 2020)، الإذاعة الجزائرية، شوهدي في 2021/06/01.
- خالد منه، "التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19) في الجزائر"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2020.
- سلامية ظريفة، محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016-2017.

- علي عبد الله شاهين، "إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف"، المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 8-10 ماي 2005.

- خامسا: مواقع الإنترنت الرسمية

- من الموقع الإلكتروني: <http://ar.m.wikipechia.org>، 2021/05/13، الساعة: 18:24.

- موقع منظمة الصحة العالمية: <http://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/question-and-answers-hule/q-a-detail/coronavirus-disease-covide-19> page consulté le 01/06/2021.

- الموقع الرسمي لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بالجزائر: <http://covid19-sante.goo.dz>

- فيروس كورونا: أعراضه وأسبابه ومخاطره (2021/06/01):

- <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/2020.01.06/188844.html>

- <http://www.ennaharonline.com/?p=919120>. Page consultée le 01.06.2021.

- الجزائر وإجراءات احتواء فيروس كورونا (2021/05/31):

- <https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/blogs/2020/4/19/125D8%25A7%2509%2584%25D8%25AC%225D8%25B2%25D8%25A7%25D8%25A6%25D8%25B1%25D9%2588%25D8%25A5%25D8%25ZC25%25D8%25B1%25D8%25A7%25D8%25A1%25A7%25D8%25AA%25D8%25A7%25D8%25AD%25D8%25AA%25D9%2588%..>

- سادسا: القوانين والأنظمة والمراسيم

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 20 أوت 1986، القانون رقم 12/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، الصادرة بتاريخ 14 فيفري 1978، القانون رقم 02/78 المؤرخ في 11 فيفري 1978 المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 15 فيفري 1974 الأمر 12-74 الصادر بتاريخ 30 جانفي 1974 المتعلق بشروط استيراد البضائع.

- المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 26 رجب عام 1441 الموافق ل 21 مارس 2020، المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد19) ومكافحته، الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة بتاريخ 21 مارس 2020.

- المرسوم التنفيذي رقم 20-70 المؤرخ في 29 رجب عام 1441 الموافق ل 24 مارس سنة 2020، المتعلق بتحديد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد -19) ومكافحته، الجريدة الرسمية رقم 16 الصادرة بتاريخ 24 مارس 2020.
- يعتبر قانون 144/63 المؤرخ في 13 أكتوبر 1963 تاريخ تأسيس البنك المركزي الجزائري.